

ألفية ابن مالك بين ابن الناظم وابن عقيل

(دراسة موازنة)

إعداد

الطالبة: ضوة عياد الفيتوري

معيدة بكلية الآداب – جامعة ٧ أكتوبر – بني وليد – ليبيا

إشراف

أ.د/ أميرة أحمد يوسف

أستاذ النحو والصرف المساعد

بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد إبراهيم هندي

أستاذ النحو والصرف

بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى.. والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وعلى آله وصحبه أولى البر والإحسان والصبر والتقوى.
أما بعد..

فلما جاء الإسلام وانتشر نفوذ العرب الفاتحين في بقاع الدنيا سبب ذلك شيوع اللحن على الألسنة، فهب علماء الأمة لدرء الخطر الذي يهدد كيان الأمة ولغتها، فشمروا عن سواعد الجد وكرسوا جهودهم للذود عن حمى اللغة بعد أن وضع أبو الأسود الدؤلي أسسها على الراجح.

وتمثل المنظومات النحوية امتداداً لجهود العلماء في هذا المجال، فيها ترسخت القواعد النحوية، وتسهل على طلاب العلم احتواء تلك القواعد ومدارسها.

وقد كان لألفية ابن مالك دور في ترسيخ قواعد النحو رغم تعاقب السنين والأزمان وكان لتسابق الشراح على شرحها وفك رموزها أثر في توضيح ما أجمل فيها وما استشكل من القضايا التي تناولتها، وكان لابن الناظم وابن عقيل نصيب وافر في هذا البحث سيظهر بإذن الله من خلال عقد الموازنات بين شرحيهما.

ويرجع اختيار الباحثة لهذا الموضوع إلى عدة أسباب منها:

(١) التعرف على تعدد شروح الألفية وأسبابه وأوجه الاتفاق والاختلاف فيما أن لكل عالم مذهباً ومنهجاً له أدلته وأقيسته، رأيت أن تكون دراستي في التعرف على الشروح ومنهجها ومدى اتفاقها واختلافها مع ناظمها.

(٢) وآثرت اختيار هذين الشرحين والموازنة بينهما لما لهما من قبول وشهرة، فقد كانا أقرب إلى عصر ابن مالك وفكره، فابن الناظم أقرب الناس إلى أبيه وأوفاهم لعقله وشرحه وهو أول الشروح وهو الذي سهل الطريق لمن بعده من الشراح، وشرح ابن عقيل يعد أبسر الشروح وأقربها إلى طلاب العلم ولا يسبقه إلى ذلك إلا شرحا ابن هشام والأشموني، ولا يكاد يتناول الناس شرحاً غيره.

(٣) رغم أن ابن الناظم أقرب الناس إلى الناظم إلا أننا نقف إلى خلافاً واضحة بينه وبين أبيه ومقارنته بأشهر شروح الألفية (ابن عقيل) لكي نخرج إلى وجهة نظر تهدف إلى خدمة النحو واللغة.

(٤) إن عقد الموازنات بين الشروح يصقل الباحث ويثري ثقافته اللغوية وذلك من خلال الوقوف على حجج الشراح وتعليقاتهم.

قد اتبعت في بحثي هذا منهج الوصف والتحليل والإحصاء والموازنة للوصول إلى وجوه الاتفاق والاختلاف التي ظهرت من خلال الموازنة بين الشرحين والألفية.

واطلعت الباحثة على عدد من الدراسات التي تتعلق بشروح الألفية والمقارنة بينها سواء في المنهج أو المسائل الخلافية أو في عرض الشواهد النحوية

ولم تعثر الباحثة على دراسة خاصة بين ابن الناظم وابن عقيل والموازنة بينهما ومن هذه الدراسات مثلاً:

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (نقد وتحليل) وهي رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة ١٩٧٧ للباحث محمد عبد المجيد الطويل، إشراف: عبد الله درويش.

* دراسة تقابلية للدرس النحوي بين شروح الأسموني وحاشية الصبان عليها وشرح المكودي وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وهي رسالة دكتوراه ٢٠٠٨ كلية الآداب، جامعة عين شمس، للباحثة حنان مروح عبد الخالق.

* مأخذ شراح الألفية على ابن مالك في ألفيته (دراسة وتحليل)، رسالة ماجستير ٢٠٠٤ بدار العلوم، جامعة القاهرة، للباحثة شريفة محمد عبد الرحمن، إشراف أحمد كشك، وزينب شافي عبد الحميد.

ويتكون البحث من ثلاثة فصول يحتوي كل فصل على مبحثين ويتقدمها مقدمة وتمهيد وتتبعها خاتمة وفهارس على النحو التالي:

- المقدمة:

وتتكون من العناصر الأساسية لمقدمة البحث العلمي من عرض الموضوع وأهميته وسبب اختياره ومنهج الدراسة فيه والخطة المتبعة.

- التمهيد. ويشتمل على التعريف بكل من:

- ابن مالك وألفيته.
- ابن الناظم حياته وآثاره.
- ابن عقيل حياته وآثاره.

الفصل الأول: الموازنة بين منهجي الشارحين في العرض والاحتجاج.

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: طريقة عرض الألفية وشرحها عند الشارحين.

ويندرج تحته مطلبان:

المطلب الأول: ما اتفق عليه الشارحان في العرض والشرح.

المطلب الثاني: ما اطرده عند أحدهما وقل عند الآخر.

أولاً: ما اطرده عند ابن الناظم.

ثانياً: ما اطرده عند ابن عقيل.

المبحث الثاني: موقف الشارحين من الاستشهاد والاحتجاج.

ويشتمل على مطلب:

المطلب الأول: السماع.

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.

ثانياً: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

ثالثاً: الاستشهاد بالشعر.

رابعاً: الاستشهاد بالأمثال وأقوال العرب.

المطلب الثاني: القياس.

المطلب الثالث: الإجماع.

المطلب الرابع: الاستصحاب.

الفصل الثاني: استدراكات الشارحين على ابن مالك.

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: استدراكات اتفق الشارحان في ذكرها.

المبحث الثاني: استدراكات اختلف الشارحان في ذكرها.

أولاً: استدراكات تفرد بها ابن الناظم.

ثانياً: استدراكات تفرد بها ابن عقيل.

الفصل الثالث: المسائل الخلافية في الشرحين.

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: مسائل خلافية ذكرها الشارحان.

المبحث الثاني: مسائل خلافية تفرد بها كل منهما.

أولاً: مسائل خلافية تفرد بها ابن الناظم.

ثانياً: مسائل خلافية تفرد بها ابن عقيل.

وقد كان من مصادري في بحثي هذا، شرحي ابن الناظم وابن عقيل وبعض شروح الألفية الأخرى كشرح الأشموني والمرادي المكودي وكذلك كتاب الإنصاف وسيبويه وغيرها من كتب النحو واللغة والتراجم والحديث والقراءات.

ومما واجهني في كتابة هذا البحث عدم توفر دراسات تقوم على البحث في مذهب ابن الناظم ومنهجه ولم أجد له دراسات خاصة به.

وفي الختام أسأل الله أن يكون هذا البحث المتواضع قد شمل على مفيد أقدمه لهذه الأمة العربية ولغتها الفصيحة.

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٩، شرح ابن عقيل ص ١٩ (ت: محمد محيي الدين عبد الحميد).

حيث شرع الشارحان في شرحهما للبيتين اللذين يتضمنان مسمى الحرف والفعل وأقسامه الثلاثة وهي الماضي والمضارع والأمر^(١).

عرضهما للمصطلحات وتعريفها :

كانت مصطلحات الشارحين المتمثلة في عناوين الأبواب والفصول هي نفسها مصطلحات ابن مالك التي ذكرها في ألفيته، باستثناء ما وجدناه للشارحين في باب نائب الفاعل، فقد وافقا ابن مالك في ذكره عنوانا للباب، وحين شرعا في شرح الباب خالفاه بذكرهما مصطلحا كوفيا وهو (ما لم يسم فاعله) حيث اطرده ذلك عند ابن الناظم في شرحه هذا الباب كاملا. أما ابن عقيل، فاستعمل المصطلحين تارة يذكر مصطلح (الفعل الذي لم يسم فاعله) وتارة أخرى يذكر لنا مصطلح (الفعل المبني للمفعول)^(٢).

أما تعريفهما لهذه المصطلحات، لا تخرج كثيرا عن تعريف ابن مالك في أبياته، أي إنهما يتوسعان في شرح وتعريف المصطلح عن ابن مالك، لتقيده بنظم الألفية، بدليل توسعه في شرحه الكافية والتسهيل.

ومن هذه التعريفات مثلا:

عرفا الظرف التعريف نفسه الذي عرفه ابن مالك في بيته القائل فيه:
الظرف وقت أو مكان ضمنا: في باطراد وكهنا امكث أزمننا

ويعرفه ابن الناظم بقوله: (الظرف هو كل اسم زمان أو مكان مضمن (في) لكونه منكورا لواقع فيه مفعول أو شبهة كقولك: امكث هنا أزمننا)^(٣).

وعرفه ابن عقيل بقوله: (هو زمان أو مكان ضمن (في) باطراد، نحو: امكث هنا أزمننا)^(٤).

ولو لاحظنا الفرق بين التعريفين نجدهما لا يبتعدان كثيرا عن تعريف ابن مالك في نظمه، وربما تختلف الصيغة قليلا، أما المعنى فهو واحد.

وأما عن الفرق بين تعريف الشارحين، نجد ابن الناظم أضاف قوله: (لكونه منكورا لواقع فيه من فعل أو شبهة) أي أنه أضاف معناه وناصبه المذكور.

أما ابن عقيل، فاكتفى بما عرفه ابن مالك وأضاف عن ابن مالك كلمة (باطراد).

وكذلك نجد للشارحين تعريفهما بعض المصطلحات التي لم يذكرها ابن مالك في ألفيته، من ذلك مثلا تعريفهما للحال، يقول ابن الناظم: (هو الاسم المسند إليه فعل مقدم على طريقة فعل أو يفعل، أو اسم يشبهه)^(٥).

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ١٠-١١، شرح ابن عقيل ص ١٤-١٥.

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ١٦٧-١٧١، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٧-٢٥٥.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٢٠٠.

(٤) شرح ابن عقيل ص ١٨٧.

ويقول ابن عقيل: (هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه)^(١). ونلاحظ اتفاق الشارحين في هذا التعريف، بخلاف لفظ واحد أضافه ابن عقيل وهو (مقدم) والذي أسقطه ابن عقيل من تعريفه.

ويبدو لي بضرورة ذكره وأهميته، كما فعل ابن الناظم لأن هذا خاص بالجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل فلذا يلزم ذكره لنلا يختلط على القارئ جواز تأخيرها وبذلك تلتبس الجملتان الاسمية والفعلية.

وفي باب الكلام وما يتألف منه عرف كلا الشارحين الكلام وهو ذاك التعريف الذي عرفه ابن مالك في بيته الألفية ثم عرف الكلم ومفرده الكلمة وقد اتفقا في المعنى واختلفا في صيغة التعريف، فقد عرفه ابن الناظم بقوله: والمراد بالكلمة لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل مستقل دال بجملة على معنى مفرد بالوضع^(٢). وعرفه ابن عقيل بقوله: (هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد)^(٣).

وما نلاحظه في الفرق بين التعريفين انعكاس منهج المنطق لدى ابن الناظم، فصبغته التي اختارها لتعريف الكلمة تنحى منحى المنطق والتشعب، أما ابن عقيل فتعريفه مباشر يوضح مضمون الكلمة.

استعانتها ببعض المصادر في شرحيهما :

استعان الشارحان بكثير من المصادر سواء أكانت مصادر عامة من كتب القراءات والأحاديث أو من كتب الدواوين الشعرية، أم مصادر خاصة من كتب النحو واللغة والتي تزيد الشرحين وضوحاً. فقد نقلا الكثير من النصوص فأشارا إلى كثير منها وأهملا الآخر، فقد يذكران اسم المصدر أو الكتاب دون ذكر اسم مؤلفه أو العكس فيذكران اسم مؤلف الكتاب دون ذكر اسم الكتاب.

وقد أحصيت أسماء العلماء النحويين واللغويين الذين استعان بهما الشارحان في شرحيهما، لكي أتعرف على مدى تطلعهما على آراء سابقيهما من العلماء ومدى تأثرهم بهما، وبمن أكثروا من الاستعانة بأرائهم والذين تأثروا لهم ولنبداً بابن الناظم. فابن الناظم قد استعان بأراء بعض النحاة وكتبهم وقد بلغ عددهم أربعة وثلاثين عالماً وهم:

- سيبويه (١٨٠هـ)، وقد استعان به كثيراً، فبلغ عدد المرات التي استعان بها لأرائه سبعون مرة^(٤)، والأخفش الأوسط (٢١٥هـ) ذكره عشرين مرة^(٥)، والفراء (٢٠٧هـ) ذكره اثنتين وعشرين مرة^(٦)، والكسائي

(١) شرح ابن الناظم ص ١٨٧.

(٢) شرح ابن عقيل ص ٢٢٩.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦.

(٤) شرح ابن عقيل ص ٤٢٩.

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٩-٦٦-٧٦-٨٩-٩٧-٩٨-١٠١-١٢٦-١٢٧-١٤٠-١٥٠-١٥٥.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص ٩-٨٩-١٣٨-١٨١-٢٣١-٢٣٢-٢٤٠-٢٥٩-٢٦٠-٢٨٢-٣١١-٣٢٧.....

(١٨٩هـ) ذكره خمس عشر مرة^(٢)، وابن مالك (٢٧٢هـ) ذكره إحدى عشرة مرة^(٣)، وذكر منها شرحه على الكافية^(٤)، والمبرد (٢٨٥هـ) ذكره إحدى وعشرين مرة^(٥)، وأبو علي الفارسي (٣٣٧هـ) ثلاثة عشر مرة^(٦)، منها ثلاث مرات من كتاب التذكرة^(٧)، ومرة من الإغفال^(٨)، وأبو الفتح ابن جني (٣٩٢هـ) ذكره سبع مرات^(٩)، منها مرتان من كتابه الخصائص^(١٠)، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ) إحدى عشر مرة^(١١)، والسيرافي (٣٦٨هـ) ثماني مرات^(١٢)، وابن كيسان (٢٩٩هـ) ست مرات^(١٣)، وابن خروف (٦٠٩هـ) ذكره ست مرات^(١٤)، والزجاج (٣١١هـ) ذكره خمس مرات^(١٥)، والخليل بن أحمد ذكره ست مرات^(١٦)، وابن برهان (٤٥٦هـ) ذكره خمس مرات^(١٧)، منها مرة واحدة من شرح اللمع^(١٨)، والجزمي (٢٢٥هـ) ذكره أربع مرات^(١٩).

ونذكر ثلاث مرات لكل من: المازني (٢٤٩هـ)^(٢٠)، والزمخشري (٥٣٨هـ)^(٢١)، مرتان منها من كتابه الكشف^(٢٢)، وعيسى بن عمر (١٤٩هـ)^(٢٣)، وأبو العباس ثعلب^(٢٤).

(١) انظر المصدر السابق، ص ٢٨-٥٢-٨٩-١٢١-١٢٣-١٢٦-١٨٠-١٨٦-٢١٣-٢٢٣-٢٥٦.....

(٢) انظر المصدر السابق، ص ٤٢-١٢٣-١٢٦-١٦٤-١٨٠-١٨٦-٢٥٣-٢٩١-٣٠٧-٣٣٣.....

(٣) انظر المصدر السابق، ص ٦٩-٩٦-١٢١-٢٠٦-٢١٣-٢٦٠-٣٥٩-٣٧٩-٤٤٦-٥٣٢.....

(٤) انظر المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٥) انظر شرح ابن الناطم ص ٨٦-٩٧-٢٣١-٢٣٢-٢٥٣-٢٧٦-٢٣٢-٢٣٦-٣٤٥-٣٨٤-٤٠١-٤٠٤....

(٦) انظر المصدر السابق، ص ٥٤-٩٠-٩٧-٢٣٦-٢٨١-٣٨٠-٤٧٠-٥٤٦-٤٧٠-٥٠٦.....

(٧) انظر المصدر السابق، ص ٢٤١-٣٦٧-٣٦٣.

(٨) انظر المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٩) انظر المصدر السابق، ص ٦٠-٢٤١-٣٩٨-٤٤٤-٥٨٧.

(١٠) انظر المصدر السابق، ص ٢٠٥-٣٢٧.

(١١) انظر المصدر السابق، ص ٢١٦-٢١٨-٢٧١-٢٧٨-٢٨٦-٤٠٩-٤١٢-٤٧٠-٥٢٠-٥٣٢-٥٧٠.

(١٢) انظر المصدر السابق، ص ٩٧-٢١٢-٢١٤-٢١٦-٢٤١-٣٠٦-٣٣٢-٣٦٣.

(١٣) انظر المصدر السابق، ص ١٢٠-١٢٣-٢٣٦-٢٤١-٣٨٠-٤٧٨-٥٢٥.

(١٤) انظر شرح ابن الناطم ص ٢١٣-٢٣٦-٣٣٩-٣٨٢-٤٣٤.

(١٥) انظر المصدر السابق، ص ٢١٥-٢٧١-٤١٠-٤٥٦-٤٦٠.

(١٦) انظر المصدر السابق، ص ٦٩-١٨٠-٢٧١-٤٠٩-٤٧٠-٥٧٠.

(١٧) انظر المصدر السابق، ص ٩٧-١٢٥-٢٣٦-٤٠١.

(١٨) انظر المصدر السابق، ص ٣٧٩.

(١٩) انظر المصدر السابق، ص ٢٣٢-٤٠٩-٤٢٥-٤٦٢.

(٢٠) انظر المصدر السابق، ص ٢٥٣-٤٠٩-٤١٠.

(٢١) انظر المصدر السابق، ص ٣٦٨.

(٢٢) انظر المصدر السابق، ص ٣٨٥-٣١١.

- ومرتان لكل من: ابن الأنباري (٥٧٧هـ)^(٣)، والجرجاني (٤٨١هـ)^(٤).
 - والذين استعان بهم مرة واحدة: أبو الحسن بن عصفور (٦٦٩هـ)^(٥)، وابن الأعرابي^(٦)، وأبو عمر الشيباني^(٧)، وأبو زيد^(٨)، والأصمعي (٢١٦هـ)^(٩)، والرماني (٣٨٤هـ)^(١٠)، والأزهري^(١١)، وابن الخشاب^(١٢)، وأبو علي الشلوين (٦٤٥هـ)^(١٣)، والصيمري^(١٤)، والزجاجي من كتابه معاني الحروف^(١٥)، وقطرب (٦٤٥هـ)^(١٦)، وابن السكيت^(١٧).

- (١) انظر المصدر السابق، ص ٢١٦-٤٠٩-٤٦٢.
 (٢) انظر المصدر السابق، ص ٢١٦-٥٢٨، وأحيانا يذكره بالاسم وهو أحمد بن يحيى.
 (٣) انظر المصدر السابق، ص ١٦٥-١٦٨.
 (٤) انظر المصدر السابق، ص ٢٩٤-٣٦٨.
 (٥) انظر المصدر السابق، ص ٦٠.
 (٦) انظر المصدر السابق، ص ٧٣. وهو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي من موالى بني هاشم، كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر له النوادر والأنواء وصفة المحل وصفة الدرر والخيل ومدح القبائل ومعاني الشعر وتفسير الأمثال والنبات والألفاظ ونسب الخير وغيرها (ت ٢٣١هـ). انظر بغية الوعاة ١/١٠٦، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ١٦١.
 (٧) انظر المصدر السابق، ص ٢٢٦، وهو إسحاق بن مراد أبو عمر الشيباني، كان أبو مر راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، كثير السماع، عالمًا بكلام العرب، حافظًا للغات، له كتاب الجيم والنوادر والخيل وغريب المصنف وغريب الحديث والنوادر الكبير، أشعار القبائل، خلق الإنسان (ت ٢٥٦هـ) وقيل (٢٢٥هـ) وقيل أيضا (٢١٣هـ)، انظر بغية الوعاة ١/٤٣٩-٤٤٠.
 (٨) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٥٦.
 (٩) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٦٣.
 (١٠) انظر المصدر السابق، ص ٢٧٦.
 (١١) انظر المصدر السابق، ص ٢٨٩. وهو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهرى، ولد سنة (٢٨٢هـ)، وأخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه وابن السراج، كان رأسًا في اللغة، له: التهذيب في اللغة وتفسير ألفاظ مختصر المزي والتفريب في التفسير وشرح شعر أبي تمام والأدوات، وغيرها. (ت ٣٧٠هـ). انظر بغية الوعاة ١/١٩-٢٠، البلغة ص ١٥٢.
 (١٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٩٤. وهو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب، كان أعلم أهل زمانه بالنحو وله معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق الحساب والهندسة، وله مصنفات عدة منها: الإصلاح والرد على الحريري في مقاماته، (ت ٥٦٧هـ). انظر بغية الوعاة ٢/٢٩-٣٠.
 (١٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٣١.
 (١٤) انظر المصدر السابق، ص ٢٣١.
 وهو عبد الله بن إسحاق الصيمري النحوي، له: كتاب التبصرة في النحو وجمع الجوامع. انظر بغية الوعاة ٢/٤٩.
 (١٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٨٣.
 (١٦) انظر المصدر السابق، ص ٣٨٦.

أما ابن عقيل فقد استعان من النحاة واللغويين الذين نقل وأخذ من كتبهم وهم:

- سيبويه (١٨٠هـ) وقد نقل عنه ست وخمسون مرة^(٢)، وابن مالك (٦٧٢هـ) ذكره خمس عشرة مرة منها أربع مرات من التسهيل^(٣)، ومرة واحدة من الكافية^(٤)، وست مرات من بعض كتبه^(٥)، ومرتين من غير تسمية المصدر^(٦)، والأخفش الأوسط (٢١٥هـ) وقد نقل عنه عشرون مرة^(٧)، منها نقلة واحدة من كتابه المسائل^(٨)، والمبرد (٢٨٥هـ)، وقد نقل عنه تسع عشرة مرة^(٩)، منها مرة واحدة من كتابه المقتضب^(١٠)، والفراء (٢٠٧هـ) وقد ذكره أربع عشرة مرة^(١١)، وأبو علي الفارسي (٣٣٧هـ) نقل عنه خمس عشرة مرة^(١٢)، نقل من كتبه: الشيرازيات^(١٣)، والتذكرة^(١٤)، والبيداجيات^(١٥)، وابن السراج (٩١١هـ) نقل عنه ثمان مرات^(١٦)، منها مرة واحدة من كتابه الأصول^(١٧)، ونقل خمس مرات من كل من: ابن عصفور (٦٦٩هـ)^(١٨)، وابن الناطم (٦٢٦هـ)^(١٩)، والخليل بن أحمد^(٢٠)، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ)^(٢١). وأربع مرات من كل من: الشلوين (٦٤٥هـ)^(٢٢)، والسيرافي (٣٦٨هـ)^(٢٣)، وابن الأنباري^(٢٤).

(١) انظر المصدر السابق، ص ٥٢٥. وهو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت، كان عالماً بلحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، روية ثقة أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبو عمر الشيباني والأثرم وابن الأعرابي، له معاني الشعر وتفسير دولوين العرب. (ت سنة ٢٤٤هـ). انظر بغية الوعاة ٢/٢٤٩، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ١٩٨-١٩٩.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ص ١٦-٢٦-٥٤-٩٠-٩٨-١٠١-١٠٢-١٠٧-١٤٠-١٤٩-١٥٠-١٥٣-١٥٤....

(٣) انظر المصدر السابق، ص ٥٦.

(٤) انظر المصدر السابق، ص ١٦٠-٣٩١-٤٠٥.

(٥) انظر المصدر السابق، ص ٨١-١٥٢-١٦٩-٢٩٦-٣٣٠-٣٤٠.

(٦) انظر المصدر السابق، ص ١٠٦-٣٦٥.

(٧) انظر المصدر السابق، ص ٢٢-٧٦-٩٦-١٠٦-١٢٧-١٦٠-١٨٤-١٨٦-١٨٨-١٨٩-١٩٠....

(٨) انظر المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٩) انظر المصدر السابق، ص ٩٥-١٣٩-١٤٩-١٥٨-١٧٠-١٨٠-١٨٢-١٩٧-٣٠٩-٣١٧-٣٣٥-٣٤٠.....

(١٠) انظر المصدر السابق، ص ٤٢٠.

(١١) انظر شرح ابن عقيل ص ١٥٤-١٥٨-١٨٤-١٨٨-٢٤٣-٢٧٢-٣٠٣-٣٠٩-٣٤٩-٣٧٦-٤١٠.....

(١٢) انظر المصدر السابق، ص ١٦-١٢٨-١٣١-١٣٩-١٥٤-١٥٨-١٧٠-١٨٩-٣٢١-٣٢٤-٣٤٣-٤٤٥.

(١٣) انظر المصدر السابق، ص ١٠٧.

(١٤) انظر المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(١٥) انظر المصدر السابق، ص ٤٢٠.

(١٦) انظر المصدر السابق، ص ١٠٧-١٣٩-١٥٨-١٦٠-١٨٦-٤٢٥-٤٣٤.

(١٧) انظر المصدر السابق، ص ٤٢٠.

(١٨) انظر المصدر السابق، ص ٢٢-٨٠-١٢١-١٤٤-٤٢٠ منها نقلة من كتاب الإيضاح ص ٢٢.

(١٩) انظر المصدر السابق، ص ٢٧٩-٣٢٤-٣٨٥-٣٠٥-٤١٩.

(٢٠) انظر المصدر السابق، ص ١٣-١٦٨-٣٥٦-٤٦٧-٥٨٥.

(٢١) انظر المصدر السابق، ص ١٥٠-٣١٥-٣٦٣-٤٩١-٥٨٥.

- وثلاث مرات من كل من: المازني (٢٤٩هـ)^(٤)، والجزمي (٢٢٥هـ)^(٥)، مرتان منها من شرحه^(٦)، وابن برهان (٤٥٦هـ)^(٧)، والزجاج (٣١١هـ)^(٨)، والجوهري^(٩). ومرتين من كل من: الزمخشري (٥٣٨هـ)^(١٠)، والصيمري^(١١)، والجزولي^(١٢)، والنحاس^(١٣)، وابن كيسان (٢٩٩هـ)^(١٤)، وثلث (٢٩١هـ)^(١٥)، منها مرة من كتبه الفصيح^(١٦)، وابن خروف (٦٠٩هـ)^(١٧)، والأخفش الصغير (٣١٥هـ)^(١٨)، وابن درستويه^(١٩). ذكر منها كتابه الإرشاد^(٢٠) ونقل مرة واحدة عن كل من: أبو بكر بن شقير^(٢١)، وابن معط^(٢٢)، وابن هشام اللخمي^(٢٣).

- (١) انظر المصدر السابق، ص ١٧٠-٢٤٤-٢٧٨-٢٨٩.
- (٢) انظر المصدر السابق، ص ١٧٠-١٨٠-٣٢٦-٣٦٦.
- (٣) انظر المصدر السابق، ص ٨٠-١٧٠-٢٤٣-٤٣٣.
- (٤) انظر المصدر السابق، ص ٢٠٥-٣٠٩-٣٣٥.
- (٥) انظر المصدر السابق، ص ٤٧٩.
- (٦) انظر المصدر السابق، ص ٣٠٩.
- (٧) انظر المصدر السابق، ص ١٣٩-٣٢١-٤٢٠.
- (٨) انظر المصدر السابق، ص ١٣٩-١٨٠-١٩٧.
- (٩) انظر المصدر السابق، ص ٩٠-١٧٠-٥٥٠. وهو إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح، كان إماماً في اللغة والأدب، وخطه يضرب به المثل وصنف كتاباً في العروض ومقدمة في النحو والصحاح في اللغة وهو الكتاب الذي بين أيدي الناس اليوم، (ت ٣٩٣هـ)، وقيل في حدود الأربعمئة. انظر: بغية الوعاة ٤٤٦-٤٤٧، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٤٩.
- (١٠) انظر شرح ابن عقيل ص ٣٢٠-٤٥٥.
- (١١) انظر المصدر السابق، ص ٣٨٦-٤١٣، وقد سبق ت ترجمته في البحث.
- (١٢) انظر المصدر السابق، ص ٢٨٤-٢٤٤. وهو عيسى بن عبد العزيز بن يلخيت الجزولي البربري من علماء العربية، تصد للإقراء بالمرية وولي الخطابة بمراكش، توفي فيها عام (٦٠٧هـ)، من كتبه: الجزولي في رسالة النحو، وشرح أصول ابن السراج، وشرح قصيدة بانث سعاد، والأمال في النحو. انظر الأعلام ١٠٤/٥.
- (١٣) انظر شرح ابن عقيل ١٣٨-٣٢١. وهو أبو جعفر النحاس المصري مولده ووفاته بمصر (ت ٣٣٨هـ) كان من نظرائه نبطويه وابن الأبياري، من مصنفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن. انظر الأعلام ٢٠٨/١.
- (١٤) انظر شرح ابن عقيل ١٣٨-٣٢١.
- (١٥) انظر المصدر السابق، ص ٤٦٠.
- (١٦) انظر المصدر السابق، ص ٤٢٥.
- (١٧) انظر المصدر السابق، ص ٤١٨-٤٢٠.
- (١٨) انظر المصدر السابق، ص ١٨٩-٢٦٦.
- (١٩) انظر المصدر السابق، ص ٤٢٠. وهو عبد الله بن جعفر ابن درستويه ابن المرزبان من علماء اللغة، فارسي الأصل، توفي ببغداد (٣٤٧هـ)، ومن تصانيفه: تصحيح الفصيح، والإرشاد في النحو، ومعاني الشعر، وأخبار النحويين. انظر الأعلام ٧٦/٤.
- (٢٠) انظر شرح ابن عقيل ص ١٣٧.
- (٢١) انظر المصدر السابق، ص ١٣١.

والزاهد^(٣)، والزجاجي^(٤)، وابن أبي العافية^(٥)، وابن الأخضر^(٦)، وأبو عبد الله الطوال^(٧)، وأبو بكر الزبيدي^(٨)، وابن طلحة^(٩)، وأبي بكر بن طاهر^(١٠).

وبعد تتبعنا لمصادر الشارحين من العلماء الذين استعاننا بهم والذين صرحا بذكر أسمائهم، نجدهما يتفقان بالاستعانة في المرتبة الأولى بكتاب سيبويه، خاصة ابن الناطم، فقد أكثر من ذكر آرائه والاستعانة به، ويليه أهمية ابن مالك خاصة شرحه الكافية الشافية والتسهيل، ومن بعده الأخفش الأوسط فقد أكثر من ذكره في شرحيهما، ويليه الفراء والمبرد وبعض شروح الألفية الأخرى.

المطلب الثاني: ما اطرده عند أحدهما وقل عند الآخر

أولا : ما اطرده عند ابن الناطم وقل عند ابن عقيل :

من خلال الموازنة بين الشارحين في طريقة عرضهما وشرحهما لأبيات الألفية، لاحظنا أن ابن الناطم اطرده عند بعض الأشياء التي قلت عند ابن عقيل وهي:

استهلاله بمقدمة لشرحه :

عند شرح ابن الناطم لأبيات الألفية نجده يكثر من الاستهلال بمقدمة من عنده لتوضيح معنى البيت ومراده وتهئية ذهن القارئ والمطلع.

(١) انظر المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٢) انظر المصدر السابق، ص ٤٢٠. وهو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي، من مصنفاته: كتابه الفصول، والمجل في شرح أبيات الجمل، وكنت على شرح أبيات سيبويه للأعلم، ولحن العامة وشرح للفصح، وشرح مقصورة ابن دريد. انظر بغية الوعاة ٣٨١-٣٩.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ص ١٦٠.

(٤) انظر المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٥) انظر المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٦) انظر المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٧) انظر شرح ابن عقيل ص ٢٤٤. وهو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، حدث عن الأصمعي وقدم بغداد وسمع منه أبو عمر الدوري المقرئ، مات سنة (٢٤٣هـ). انظر بغية الوعاة ٥٠/١.

(٨) انظر شرح ابن عقيل ص ٢١٧.

(٩) انظر المصدر السابق، ص ٢٧٦. وهو محمد بن طلحة بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة، كان إماما في صناعة العربية، عارفا بكلام العرب، أخذ القراءات عن جابر بن ناصر الحضرمي وأبي بكر بن صاف، وأخذ الدروس العربية عن أبي بكر بن مالك الشيشي وجماعة، مات (٦١٨هـ). انظر بغية الوعاة ١٢١/١.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ص ١٨٠.

وهو أبو بكر بن طاهر الإشبيلي القيسي، يروي عن أبي الغساني وروى عنه السهيلي. انظر نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ١٠١/١ (وهو لأحمد شهاب الدين الخفاجي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان).

من ذلك حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة التي يقول فيها ابن مالك:
 ولا يكون الابتداء بالنكرة ما لم تغد كعند زيد نمرة
 وهل فتى فيكم، فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا
 ورغبة في الخير خير وعمل بر يزين وليقس ما لم يقل

يقول ابن الناظم شارحاً: (الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الغالب في النكرة ألا يفيد الإخبار عنها، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأنه محصل للفائدة، وقيد التعريف فيه الأصل وعدمه، وقد يعرفان، نحو: الله ربنا، وقد ينكران بشروط الحصول على الفائدة، وذلك في الغالب بأن يكون المبتدأ محضة...) (١).

وهكذا عرض الشارح حكم المبتدأ وهو التعريف وعلل له ثم بدأ في شرح مضمون الأبيات (٢).

ربطه لأبيات الألفية :

ومن منهجية ابن الناظم في شرحه أنه يربط بين أبيات الألفية ذات الموضوع الواحد، فيربط الأبيات السابقة باللاحقة، ليجعل الموضوع واحداً فيسهل على القارئ فهم الأبيات وربطها مع بعض، وقد كثر ذلك واطرد عند ابن الناظم وقل عند ابن عقيل، فلم تكن له إلا مواضع قليلة ربط فيها بعض الأبيات.

ومن أمثلة فيه ابن الناظم مضمون الأبيات السابقة باللاحقة مثلاً، عند حديثه على النكرة والمعرفة، وأنواع المعارف الواردة في بيتي ابن مالك:
 نكرة قابل آل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا
 وغيره معرفة كهـم وذـي وهند وابني والغلام والذي

يقول ابن الناظم بعد شرحه للبيتين وذكره للبيت الذي يليه: (لما فرغ من الكلام على المعرفة إجمالاً أخذ في الكلام عليها تفصيلاً) (٣)، فقال:
 فما لذي غيبة أو حضور كانت وهو سم بالضمير

كثرة السؤال والإجابة :

ومما يزيد شرحه وضوحاً ودقة، ما نجده من كثرة السؤال والإجابة المعبر عنها بقوله: (فإن قلت، قلت) والتي تدل على أن هذا الشرح تعليمي يعكس حلقات التدريس.

وهذه الميزة تزيد الشرح توضيحاً ورؤية للمتعلم، فهو يتخيل السؤال من الطالب والمتعلم، فيعبر عنه بقوله (فإن قلت)، ويجيب هو من عنده ويعبر عن نفسه بقوله: (قلت)، وهذا مليء في شرحه ويقل جداً عند ابن عقيل. وتعد هذه الإجابات من لدن ابن الناظم هي علل للمسائل وليست من قبل الشروح.

(١) شرح ابن الناظم ص ٨٠.

(٢) انظر المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٨١-٨٢.

من ذلك مثلاً: ما ورد عند شرحه للأسماء الستة وإعرابها، فتخيل سؤالاً من قبل طلابه. بقوله: (فإن قلت: لم أعتبر كون (ذو) بمعنى صاحب و(الفم) بغير الميم، قلت: احترازاً من (ذو) بمعنى الذي، فإن الإعراب فيه البناء وإعلاماً بأن (الفم) ما دامت ميمه باقية يعرب بالحركات وأنه لا يعرف بالحروف إلا إذا زالت ميمه...) (١).

كثرة التعليل :

وكذلك يكثر بدر الدين ابن الناظم من التعليلات، فلا تكاد تخلو مسألة عنده أو حكم ما بدون علة تعلله وتوضحه وتزيد شرحه دقة وسهولة.

ومن كثرته للتعليل، فمثلاً في حديثه عن جواز اتصال الضمير بكان قال: (... وأما الصديق، فكنته، فإنه يجوز فيه الاتصال لشبهه بالمفعول، والانفصال أيضاً، لأن منصوب (كان) خبر في الأصل، والخبر لا حظ له في الاتصال) (٢).

ثانياً : ما اطرده عند ابن عقيل وقل عند ابن الناظم :

لقد كان لابن عقيل في منهجه ما كثر واطرده عنده عن ابن الناظم كإعرابه للشواهد والأمثلة وخلاصة شرحه لأبيات الألفية.

إعرابه للشواهد والأمثلة :

وما نجده لدى الشارحين إعرابهما لبعض الشواهد والأمثلة النحوية سواء التي يذكرها ابن مالك في أبيات الألفية أو التي يذكرها ويستدل بها الشارحان، وهذا نجده كثيراً ومليئاً في شرح ابن عقيل. وما لاحظناه في إعراب ابن عقيل، يذكر إعراب الشاهد والمثال مباشرة دون ذكره للخلافات في بعض مواضع الإعراب أو ترجيحه لإعراب ما.

ومن إعرابه مثلاً: عندما تحدث عن المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر، مستشهداً بقول الشاعر:

غير مأسوف على زمن ينقضني بالهم والحزن (٣)

يقول ابن عقيل معرباً الشاهد: (فـ) (غير) مبتدأ ومأسوف مخوفض بالإضافة وعلى زمن جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنائبته مناب الفاعل وقد سد مسد الخبر) (٤).

ذكره خاتمة شرحه أبيات الألفية :

اهتم ابن عقيل في منهجه في الشرح بذكر خلاصة بعد إتمامه من شرح بيت الألفية، وكأنه كان شاكاً في استيفائه الشرح وتوصيله للأذهان أو ليصل بها ما

(١) شرح ابن الناظم ص ١٨.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٩.

(٣) البيت من العديد، وهو منسوب لأبي نواس، وليس في ديوانه. انظر الخزانة ٣٤٥/١، وهو من شواهد شرح الأثموني ١٨٠/١ (ت: أحمد محمد عزوز، ط ١، ٢٠١٠م).

(٤) شرح ابن عقيل ص ٩٧.

سيشرحه فيربط الأبيات بعضها ببعض، لكي لا يشتت مضمون الأبيات، فيلخصها بخاتمة لما مضى، حاله في ذلك حال المعلم الذي يحاول جذب طلبته إليه وعدم قطعهم عما سلف.

ومن أمثلة ذكره لخاتمة شرحه الأبيات مثلاً في باب النكرة والمعرفة وحديثه عن كيفية إعراب الفعل المعتل والذي يقول فيه ابن مالك:

فالألف انو فيه غير الجزم وأبد نصب ما ك (يدعو، يرمي)
والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن، نقض حكما لازما

ولما شرع في شرح وتوضيح البيتين جاء بخلاصة لهما بقوله:

(وحاصل ما ذكره أن الرفع يقدر في الألف والواو والياء وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو ويقدر في الألف)^(١).

المبحث الثاني : موقفهما من الأصول

الشارحان كغيرهما من نحاة العربية يلتزمان الحجج لإثبات سداد قواعدهم وإمداد النحو بالحياة والنمو والحركة، سواء أكانت هذه الأصول والاستدلالات سماعية من نقل وإجماع أم قياسية من قياس واستصحاب.

المطلب الأول : السماع (النقل)

وهو أول أصول النحو مرتبة وأهمية، وهو كل ما نقل وسمع عن العرب الفصحاء. ويعرفه ابن الأنباري: (الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد العلة إلى حد الكثرة)^(٢).

ويتمثل في القرآن الكريم وقراءاته ويليهِ الحديث الشريف وثالثها كلام العرب شعره ونثره.

أولا : القرآن الكريم وقراءاته :

يعد القرآن الكريم وقراءاته أصل هذه النقول وأولها وهو المصدر الرئيس الأول في الاحتجاج. وهذا ما كان لدى الشارحين، فكان له النصيب الأوفى في الاستدلال، ونجدهما قد التزما بترتيب الشواهد على الأصل، فقدا القرآن وقراءاته ويليهِ الحديث ثم الشعر والنثر إن اجتمعت هذه الأصول.

ويعد شرح ابن الناظم مليناً بالشواهد القرآنية والشعرية حيث كان عدد الشواهد القرآنية أربعمائة وتسعة وثمانين شاهدا قرآنيا منها ثلاثة وأربعون شاهدا مكررا، وكل هذه الشواهد أرجعها إلى مواضعها من السور.

أما ابن عقيل فكان عدد شواهد يوصل إلى مائتين واثنين وخمسين شاهدا قرآنيا منها تسعة وثلاثون شاهدا مكررا.

(١) شرح ابن عقيل ص ٤٥.

(٢) لمع الأدلة ص ٨١، الإعراب في جمل الإعراب ص ٤٥-٤٦.

وما نلاحظه من عدد شواهد الشارحين، أن شرح ابن الناظم يفوق شرح ابن عقيل في عدد الشواهد، فهو يقارب ضعف شواهد ابن عقيل وهذا ما يزيد شرح ابن الناظم وضوحاً.

وكما قلنا إن الشارحين قد التزموا بترتيب الشواهد على الأصل في حال اجتماعهما أو اجتماع اثنين منها فيقومان القرآن الكريم وقراءاته ويليه الحديث ثم الشعر، ولم يخالفا الأصل إلا نادراً.

من ذلك مثلاً نجد ابن الناظم عندما تحدث عن مجيء (خال - ظن - حسب) بمعنى اليقين^(١)، مستشهداً عن ذلك بشاهدين وهما، قول الشاعر:
دعاني الغواني عمهن وخلتني
لي اسم فلا أدعي به وهو أول^(٢)
ثم أتبعه بشاهد قرآني وهو قوله تعالى: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُهَا﴾^(٣).

وقد قل ذلك عند ابن عقيل أيضاً، فعند حديثه مثلاً عن مجيء الحال النكرة بعد نفي أو شبه نفي^(٤)، مستشهداً لما وقع بعد نفي بقول الشاعر:
ما حم من موت حمى وأقيا
ولا ترى من أحد باقيا^(٥)

وأعقبه بشاهد قرآني آخر وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٦).

ونجد في شواهدهما القرآنية، إذا اكتفيا بقوله تعالى. فهي برواية حفص لأنها تعد الرواية المتداولة عندهما في الشرح، أما إذا كانت الآية المستشهد بها ليست برواية حفص، فإنهما يعبران عن ذلك بذكر القراءة دون ذكر اسم القارئ، كقولهما: (قرئ - قرأ بعضهم - كقراءة - قراءة من قرأ...).

وهذا نجده عند ابن عقيل أكثر من ابن الناظم، فهو لا ينسب القراءة لقارئها إلا نادراً^(٧)، وكذلك نجده يستشهد بالقراءات الشاذة أكثر من ابن الناظم وهذا ما نجده نجده خلال عرضنا لأمثلة من شواهدهما، وقبل ذكرنا لنماذج من شواهد الشارحين، نذكر أسماء القراء الذين استعان بهم الشارحان في شرحيهما. فابن الناظم استعان بواحد وثلاثين قارئاً من القراء، واستعان ابن عقيل بخمسة عشر قارئاً.

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ١٤٤.

(٢) البيت من الطويل وهو لنمر بن تولب. انظر جمهرة أشعار العرب للقرشي ص ١٩١، تلخيص الشاهد ص ٤٣٧، شرح شواهد المغني ص ٦٢٩، وهو من شواهد شرح الأثموني ٣٠٦/١، الهمع ١٥٠/١.

(٣) سورة الكهف: آية ٥٣.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ص ٣١٩-٣٢٠.

(٥) البيت من السريع، مجهول قائله. انظر معجم شواهد العربية ص ٢٥٢-٧٧٦، وهو من شواهد الأثموني ٤٦٣/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٤٢.

(٦) سورة الحجر: آية ٤.

(٧) وهو قوله تعالى: "ومن يشاق الله في سورة الحشر (٥٧)، حيث استشهد بها بجواز الفك والإدغام في الفعل المدغم عينه في لامه، إذا دخل عليه جازم، وربما ذكر اسم السورة هنا، لأنه قد وردت هذه اللفظة بالفك والإدغام في آيات أخر غير هذه السورة منها (الآية ١٣ من سورة الأنفال والآية ١١٥ من سورة النساء).

الشواهد التي اتفق في ذكرها الشارحان :

اتفق الشارحان في عدد من الشواهد القرآنية حيث بلغ عدد الشواهد المتفق عليها إلى مائة وخمسة وتسعين شاهداً من بينها مثلاً:

استشهد في باب الإضافة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١) بإكساب المضاف المؤنث التأنيث من المضاف إليه، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه^(٢). حيث جعله ابن عقيل شاهداً وجعله ابن الناطم مثلاً بعد أن استشهد بقول الشاعر:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمل ————
ر معين على اجتتاب الثواني^(٣)

وجعله الآية السابقة مثلاً يمكن أن يكون مثله.

ويرد الخضري في حاشيته من الجانب اللغوي بقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٤) فإن لفظة (قريب) جاءت بصيغة التذكير هكذا مع أنها صفة لمؤنث، إذ لم يكتسب التذكير بالإضافة إلا لا إضافة هنا، فالحق أن لفظ قريب في غير النسب (أي القرابة) ويستوي فيه المذكر والمؤنث، وجعل إطلاق ابن عقيل الآية ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ شاهداً سوء أدب منه، لأن الله سبحانه وتعالى منزّه عن أن يوصف بذكورة أو غيرها من أوصاف الحوادث^(٥)، فابن عقيل لم يكن موفقاً في ذلك، وربما كان ابن الناطم متحرجاً بالاستدلال بها.

ومن اتفاقهما بالاستشهاد بالقراءات مثلاً :

وفي باب الموصول: استشهدا بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آمَنَ عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٦) بالرفع، على جواز حذف العائد الموصول عند الكوفيين، طالبت الصلة أو لم تطل، حيث دل ابن الناطم على أنها قراءة بقوله (ومنه قراءة بعضهم)^(٧)، وعبارته تدل على أنها قراءة.

أما ابن عقيل فقد عبر عنها بقوله: (ومنها قوله تعالى)^(٨) دون التعبير بقراءتها. ولم يوضح أن هذه القراءة شاذة، والقراءة المتواترة بالنصب بل عبارته توحى بأنها قراءة الجماعة.

(١) انظر شرح ابن الناطم ص ٢٧٧، ابن عقيل ص ٣٦١.

(٢) سورة الأعراف: آية ٥٦.

(٣) البيت من الخفيف مجهول قائله. انظر خزنة الأدب ٣/٣٦٩، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٠٤/٣، الهمع ٤٩/٢، توضيح المقاصد ٣٨٥/١، الأثموني ٧٤/٢.

(٤) سورة الشورى: آية ١٧.

(٥) انظر حاشية الخضري ١٤/٢.

(٦) سورة الأنعام: آية ١٥٤. وهي قراءة الحسن الأعمش ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. انظر: الإتحاف

ص ٢٢٠، معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥. وقال صاحب المحرر الوجيز بأنها قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق، وقد خطأ الزجاج قول الكوفيين برفع (لحسن) هنا. انظر المحرر الوجيز ٣/٤٩٦.

(٧) انظر شرح ابن الناطم ص ٦٦.

(٨) انظر شرح ابن عقيل ص ٨٤.

اما الشواهد القرآنية التي انفرد بها ابن الناظم مثلا:

استشهد بقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١) في مجيء الضمير منفصلا متقدما على عامله، يقول: (... فحق الضمير المنفصل ألا يكون إلا حيث يتعذر الاتصال، كما إذا تقدم على العامل)^(٢).

وقوله: (وإذا خففت (إن) فوليتها الفعل، فالغالب كونه ماضيا ناسخا للابتداء)^(٣)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿قَالَ تَأَلَّوْا إِن كُنتُمْ لِرَبِّدِّينَ﴾^(٥).

ومن تفرد به بالقراءات مثلا :

استشهد بدر الدين ابن الناظم في جواز مجيء جواب الشرط مرفوعا إذا كان الشرط المضارع والجزاء مضارعا، فالأصل وجوب الجزم فيهما^(٦).

فاستدل ببيتين من الشعر ثم أعقبهما قراءة طلحة بن سلمان لقوله تعالى: ﴿أَيُّمًا تَكُونُوا يُنْرِكْكُمْ الْمَوْتُ﴾^(٧) برفع يدركم.

واستشهد بقراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(٨) بنصب الأعز على الحال المعرفة بآل، وقد عبر عن ذلك بقوله: (وقد يجزم الحال معرفا بالالف واللام أو الإضافة، فيحكم بشنوده وتأويله بنكرة)^(٩).

وبعد ذكرنا للشواهد التي انفرد بها ابن الناظم نذكر الآن التي انفرد بها ابن عقيل.

ومما تفرد به ابن عقيل مثلا :

استشاده لرأي الحلمية التي تتعدى إلى مفعولين^(١٠)، بقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾^(١١).

(١) سورة الفاتحة: آية ٥.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢١.

(٤) سورة البقرة: آية ١٤٣.

(٥) سورة الصافات: آية ٥٦.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٩٨.

(٧) سورة النساء: آية ٧٨. بالفك هكذا قراءة طلحة بن سليمان ص ٣٣، انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٣٣، ط/ ١٩٢٤م، مكتبة المتنبى، القاهرة. وقال صاحب المحتسب بأن ابن مجاهد رد هذه القراءة لأنه موجود في الشعر والضرورة. انظر المحتسب ١/ ١٩٣.

(٨) سورة المنافقون: آية ٨. وهي قراءة الحسن البصري. انظر الإتحاف ٢/ ٥٤٠، وفي البحر المحيط هي قراءة الحسن وابن أبي عبيدة والسبتي. انظر ١٨٣/ ١٠.

(٩) شرح ابن الناظم ص ٢٣١.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ص ٢١٩.

(١١) سورة يوسف: آية ٣٦.

واستشهد بقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾^(١) في مجيء خبر (كان) المخففة جملة فعلية مصدرية بلم^(٢).

_ومما تفرد به من القراءات :

استشهد بقوله تعالى: ﴿وَكُتِبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾^(٣) بتخفيف الذال وكذا با مصدر (كذب) مضعف العين على وزن فعل، فالأصل في مصدره (فعال) بالتشديد. وقد يأتي على فعال بالتخفيف^(٤)، كما في القراءة السابقة، ونجد ابن عقيل بأنه لم يذكر قارئ القراءة، مكتفياً بالإشارة على قراءتها بقوله: (وقد قرئ).

ثانياً: الحديث الشريف :

رغم تعصب النحاة المتقدمين من بصريين وكوفيين من الاستشهاد بالحديث والأخذ به، إلا أن ابن مالك صاحب الألفية، أكثر من الاستشهاد به فخالف النحاة من قبله.

أما عن الشارحين، فهما ليس من المانعين للاستشهاد به، فنجدهما يميلان له في حنايا شرحيهما. فنجد لابن الناظم في شرحه اثنان وأربعين حديثاً فهو يعد عدد مشكور له بمقارنته بالكتب الأخرى والتي يندر فيها هذا العدد، فهو من المنصفين بالأخذ به.

أما ابن عقيل، فقد كان متأثراً إلى حد ما بشيخه أبي حيان، لأن أبا حيان من أشد النحاة تعصباً ورفضاً للاستشهاد بالحديث الشريف، وقد نهى على ابن مالك كثرة الاستدلال به، لروايته بالمعنى، ومعظم رواته كانوا من الأعاجم، وتضمن شرح ابن عقيل ثمانية عشر حديثاً، وقد اتفق وابن الناظم في ثلاثة عشر منها.

ويصدران للاستشهاد بالحديث بقولهما: (يقول ﷺ - أو أي عبارة من عبارات الصلاة على الرسول مشابهة لهذه العبارة - أو جاء في الحديث أو ما يشبهها، وأحياناً يسندانه إلى أحد المسانيد الصحيحة كالبخاري وغيره)^(٥).

_ومن اتفاقهما بالاستشهاد بالحديث مثلاً :

عند حديثهما في باب المعرب والمبني عن الملحق بجمع المذكر السالم وإعرابه حيث تعرب لفظ (سنين) بالحركات على النون مع بقائها عند الإضافة

(١) سورة يونس: آية ٢٤.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ص ١٩٤.

(٣) سورة النبأ: آية ٢٨. وهي قراءة الكسائي، وقرأ الباقر بالتشديد، انظر حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة ص ٧٤٦-٧٤٧ (ت: سعيد الأفغاني)، ط ٢، ١٩٧٩م، مؤسسة الرسالة، سوريا.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ص ٣٩٩.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم ص ٤٩٩، ٥٠٩، شرح ابن عقيل ص ٥٣٠-٥٨٥-٣٠٩.

ومعاملتها معاملة (حين) ^(١). استشهدا لذلك بقوله ﷺ: "اللهم اجعلها عليهم سنيانا كسنيين يوسف" ^(٢).

وفي حديثهما عن لغة (أكلوني البراغيث) في باب الفاعل من جعل الضمائر (ألف الاثنين - واو الجماعة - ونون الإنثى) مجرد حروف دالة على التثنية والجمع ^(٣) - استشهدا لهذه اللغة القليلة - بقول الرسول ﷺ "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" ^(٤).

وَمَا انفرد به ابن النازم من الاستشهاد بالحديث :

قد انفرد ابن النازم بتسعة وعشرين حديثاً، منها مثلاً على سبيل المثال لا الحصر:

عند حديثه عن حالات حذف الخبر وجوبا والت يمنها وقوعه بعد (لولا) فإذا لم يدل عليه دليل، وجب ذكره ^(٥)، مستشهداً ببيت من الشعر وأعقبه بقول الرسول ﷺ: "لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فجعلت لها بابين" ^(٦).

وَمَا انفرد به ابن عقيل :

أما ابن عقيل فقد انفرد بأربعة أحاديث منها:

حديثه عن اللام الداخلة في خبر إن المخففة، حيث اختلف في نوعها هل هي لام ابتداء أدخلت للفرق بين إن النافية وإن المخففة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق، يقول ابن عقيل: (وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله ﷺ "قد علمنا إن كنت لمؤمناً" ^(٧))، فمن جعلها لام الابتداء أوجب أوجب كسر (إن) ومن جعلها لا ما أخرى فتح أن) ^(٨).

(١) انظر: شرح ابن النازم ص ٢٧، شرح ابن عقيل ص ٣٩.

(٢) أخرجه البخاري برواية أخرى من غير تنوين (سنيين) ومن غير الجار والمجرور قبلهما: "اللهم اجعلها سنيين كسنيين يوسف" ح ١٠٠٦، ٢٥٤/١، وأخرجه مسلم ح ٢٩٥، ص ٢٤٥.

(٣) انظر: شرح ابن النازم ص ٥٩، شرح ابن عقيل ص ٢٣٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، باب فضل الصلاة للعصر ح ٥٥٥، ١٤٦/١، وأخرجه مسلم في صحيحه ح ٢١٠، ص ٢٣٠.

(٥) انظر شرح ابن النازم ص ٨٧.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) وهذا القول لأسماء رضي الله عنها. وهذا القول لها حين خسفت الشمس: "... يؤتى أحدكم فيقال: ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن أو الموقن - لا أدري أي ذلك - قالت أسماء: فيقول محمد رسول الله، جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأمنا واتبعنا، فيقال: نعم صالحاً فقد علمنا إن كنت لمؤمناً وأما المنافق أو المرتاب لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئا ففقتله". أخرجه البخاري ح ١٨٢، ٧٩/١.

(٨) شرح ابن عقيل ص ١٧٩.

أي أنه قد يستشهد بالحديث في مسألة خلافية جرت بين النحاة، فهو يتخذ مداراً لذلك الخلاف وبين ثمرته على أساس الاحتمالين الواردين فيه.

ثالثاً: كلام العرب (شعراً - نثراً) :

من الأصول السماعية كلام العرب الشعري منه والنثري وهو الأصل الثالث من أصول النحو، وقد اهتم به الشارحان كما اهتم به جميع النحاة، فأخذوا به، ويعد سماعهما به غير مباشر فهما من نحاة القرن السابع الذين لم يدركوا عصر الاستشهاد، ولنبدأ أولاً بالشاهد الشعري عند الشارحين.

كلام العرب الشعري :

كلا الشارحين اعتمدا على الشاهد الشعري في شرحيهما اعتماداً كبيراً حيث بلغت شواهد ابن الناظم ستمائة وتسعة وتسعين شاهداً وشواهد ابن عقيل بلغت ثلاثمائة وتسعة وخمسون شاهداً، أما عدد الشواهد التي اتفقا في ذكرها فبلغت مائتين وأربعين شاهداً، وأما عن شواهدهما فكانت من العصور المحتج بها ومن الشعراء المحتج بهم الموثوق بفصاحتهم، فيأخذان بالشعار الطبقت الثالث الأولى وهي طبقة ما قبل الإسلام وطبقة المخضرمين وطبقة الإسلاميين سواء عرف القائل أم لم يعرف، وكذلك أخذوا من الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين والتي يعد الاستشهاد بها على سبيل التمثيل فقط دون الاحتجاج والاستدلال بها.

كما اتفق الشارحان في عدم نسبة الشواهد إلى قائلها، فيكتفيان بذكر (قال الشاعر، كقوله، كقول الراجز، كما جاء في الشعر...) إلا قليلاً. فابن الناظم نجد له خمسة وستون شاهداً فقط من شواهد نسبة إلى شعرائها وقائلها، ونجد لابن عقيل سبعة أبيات فقط نسبها لقائلها.

ومن الشواهد التي اتفق الشارحان بذكرها مثلاً :

استشهدا - عند حديثهما عن فتح نون المثني وهي لغة قوم من العرب^(١) - بقول الشاعر:

على أحوزيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب^(٢)

ومما انفرد به ابن الناظم على سبيل المثال:

عند حديثه عن جواز تقديم معمول (ما) على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(٣)، استشهد بقول الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف^(٤)

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٨، شرح ابن عقيل ص ٣٦.

(٢) البيت من الطويل وهو لحيد بن ثور الهلالي في ديوانه ص ١٥ (ط/ دار صادر)، وفي الخزائن ٤٥٨/٧، وهو من شواهد الدرر ١٣٧/١، والمفصل ١٤١/٤، والتصريح ٧٨/١.

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ١٠٤-١٠٥.

استشهد بدر الدين ابن النازم بقول الشاعر:
وكريمة من آل قيس ألفته
حتى تبذح فارقتي الأعلام^(٢)
في جواز حذف حرف الجر (إلى) ومعاملته معاملة (رب)^(٣).

وَمَا انفرد به ابن عقيل مثلاً :

عند حديثه عن الاسم الواقع بعد واو المعية المنصوب بتقدير فعل مناسب له^(٤). استشهد ابن عقيل بقول الشاعر:
علفتها تبنا وماء بارداً^(٥)

تنتصب غدوة بعد لدن^(٦)، مستشهد ابن عقيل لذلك بقول الشاعر:
وما زال مهري مزجر الكلب منهم
لدن غدوة حتى دنت لغروب^(٧)
حيث اختلف في إعرابها فقل إنها منصوبة على التمييز وقيل إنها خبر لكان المحذوفة والتقدير: (لدن كانت الساعة غدوة).

كلام العرب النثري :

استخدم الشارحان أقوال العرب وأمثالهم الجاهلية منها والإسلامية والفصيحة في تقرير قواعدهما وتوضيحهما ولم يأخذاً من الأقوال المولدة والحديثة التي فسدت ألسنتهم وابتعدت عن الفصاحة.

فوجد لابن النازم مائة وخمسون قولاً منها ثلاثة وثلاثون مثلاً من أمثال العرب. ونجد لابن عقيل ثمانية وثلاثون قولاً منها تسعة أمثال فقط. وما نلاحظه عند المقارنة بين الشارحين دائماً بالشواهد تفوق شواهد ابن النازم كثيراً عن شواهد ابن عقيل فهو يهتم بكثرة الشواهد زيادة للتوضيح ومن شواهدهما على سبيل المثال لا الحصر:

عند حديث ابن النازم في باب (تعدي الفعل ولزومه) عن حذف العامل الناصب للفضلة جوازا ووجوباً. فيحذف جوازا إذا دل على الفعل قرينة حالية أو

(١) البيت من الطويل مجهول قائله. انظر الخزانة ٢٧٧/١، وهو من شواهد الكتاب ٣٢٠/١، والهمع ١٨٩/١ وأوضح المسالك ١٥٣/١، والتصريح ١٧٧/١. وقد نسب ابن يعيش إلى منذر بن درهم الكلبى. انظر المفصل ١١٨/١.

(٢) البيت من الكامل وهو جهول قائله. انظر المعجم المفصل في شواهد العربية ص ١٠٣، وهو من شواهد الأشموني ٥٤/٢، والهمع ٣٩/٢، والدرر ١٩٢/٤.

(٣) انظر شرح ابن النازم ص ٢٧٠.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ص ٢٩٤.

(٥) البيت من بحر الرجز وهو صندجر بيت عجزه: (حتى شئت همالة عيناها) وهو جهول قائله. انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧، وشرح شواهد المغني ٥٨/١، والخزانة ١٣٩/٣، وهو من شواهد الإنصاف ص ٣٥٧، والهمع ١٣٠/٢.

(٦) انظر شرح ابن عقيل ص ٣٧٠.

(٧) البيت من الطويل وهو مجهول قائله، وهو من شواهد الهمع ٢١٥/١، والتصريح ٤٦/٢.

مقالية، كقولك: لمن يتأهب للحج: مكة بإضمار (تريد)، أي: تريد مكة، وقولك: (زيدا) لمن قال لك: من ضربت.

أما وجوب الحذف، فيحذف الفعل وجوبا إذا فسر الاسم المنصوب الذي بعده كقولك: أزيدا رأيت؟ أو كان تحذيرا بـ (أي) مطلقا بتكرار أو عطف كقولك: إياك الأسد وإياك والأسد وإياك إياك... أو إغراء بتكرار أو عطف كقولك: السلاح السلاح والسيف والرمح.

وقول ابن الناظم: (ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك إلا ما كان واردا مثلا، أو كالمثل في كثرة الاستعمال كقولهم: (كليهما وتمرا)^(١)، و(امرا ونفسه) و(الكلاب على البقر)^(٢) و(أحشفا وسوء كيلة)^(٣).

وما استدلل به ابن عقيل مثلا :

عند حديثه عن (كان) الزائدة التي تزداد بين الفعل ومرفوعه يقول: (وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكلمة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم)^(٤). فكان هنا زائدة لوقوعها بين الفعل والفعل (يوجد) ومرفوعه (أفضل).

وما اتفق في ذكره الشارحان مثلا :

استشهد الشارحان بقول العرب: (هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا)^(٥)، في ورود نصب المصدر على الظرفية إذا كان عامله من غير لفظه^(٦). وعبر عنه الشارحان بالشذوذ ولا يقاس عليه خلافا للكسائي كما يقول ابن عقيل^(٧)، لأن الأصل في هذه المصادر أن تجر بحرف الجر (في) والتقدير: في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا.

(١) أي: كلاهما التي وأريد تمرا ص ٢٠٠، انظر الأمثال لابن سلام (ت: عبد المجيد قطامش)، ط ١، ١٩٨٠م، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت. وفي مجمع الأمثال (كلاهما وتمرا). انظر ٣/٣٨، وجمهرة الأمثال ١٤٧/٢.

(٢) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني لا ضرر عليك فخلهم. انظر مجمع الأمثال للميداني ٢٢/٣ (ت: محمد أبو الفضل إبراهيم)، وجمهرة الأمثال ١٤٧/٢ (ت: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش) ط ١، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.

(٣) الكيلة فعلة من الكيل، وهي تدل على الهيئة والحالة نحو: الركبة والجلسة. والحشف: أردأ الثمر. أي: أتجمع حشفا وسوء كيل! ويضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين. انظر: مجمع الأمثال ٣٦٧/١، كتاب الأمثال ص ٢٦١.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ص ١٤٤.

(٥) يقول العرب هو مني مقعد القابلة أي قريب قرب القابلة التي تولد المرأة، ومزجر الكلب ويراد به الذم أي بعيد كبعد المكان الذي يزجر فيه الكلب، ومناط الثريا أي كبعد الثريا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة. انظر شرح ابن عقيل (ت: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ص ٢٨٨.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠١-٢٠٢، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٨.

(٧) انظر شرح ابن عقيل ص ٢٨٨.

المطلب الثاني : القياس

وهو الأصل الثاني من أصول النحو ويعرفه ابن الأنباري: (وهو حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة)^(١).

فالنحو كله قياس وهو يقوم على السماع، فأهميته لا تنقص عن أهمية السماع، يقول الأنباري: (اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس.. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو)^(٢).

ومن تعريفه تتبين لنا أركانه المشروطة وهي أربعة:

الركن الأول: وهو المقيس وهو الأصل.

الركن الثاني: وهو المقيس عليه وهو الفرع.

الركن الثالث: العلة الجامعة بينهما.

الركن الرابع: وهو الحكم.

أما عن الشارحين فقد اهتموا به، إلا أن ابن الناظم استخدمه بنسبة أكثر من ابن عقيل. وهذا ما نجده دائماً خلال عرضنا نسبة استشهاد الشارحين، ومن قياسهما مثلاً:

عند حديثهما في باب النكرة والمعرفة عن الضمائر، يقول ابن مالك:
وكل مضمّر له البناء يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

ومؤداه أن الضمائر حكمها البناء، قياساً بالحروف عند الشارحين فينسى الضمير لمشابهته الحرف، فقد ذكرنا وجوه الشبه بين الضمير والحرف، يقول ابن الناظم: (المضمّرات كلها مبنية لشبهها بالحروف في المعنى، لأن كل مضمّر متضمن معنى التّكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهو من معاني الحروف)^(٣).

ويقول ابن عقيل: (المضمّرات كلها مبنية لشبهها بالحروف في الجمود ولذلك لا تصغر ولا تثني ولا تجمع)^(٤).

ومما تفرد به ابن الناظم من قياسه لبعض المسائل مثلاً :

قياسه عمل (إن) وأخواتها على (كان) في الاستعمال، بقوله: (وهذه الحروف شبهة بـ(كان) لما فيها من سكون الحشو وفتح الآخر ولزوم المبتدأ والخبر، فعملت عكس عمل كان ليكون المعمولان كمفعول قدم وفاعل آخر. فتتبين فرعيتهما، فلذلك نصب الاسم ورفعت الخبر)^(٥).

(١) لمع الأكلة ص ٩٣.

(٢) الاقتراح ص ١٥٣، تحقيق وتعليق أ. د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط ٣، ٢٠٠٧ م، مكتبة الآداب.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٣٥.

(٤) شرح ابن عقيل ص ٤٨.

(٥) شرح ابن الناظم ص ١١٧.

وهذا القياس هو قياس ابن مالك يقول في شرحه للتسهيل: (ولهن شبه بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوساً، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل آخر، تنبيهها على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار، فكانت كالعهد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابهما^(١)).

وتبعهما في هذا القياس ابن هشام في التوضيح^(٢) والمرادي^(٣).

ومن قياس ابن عقيل مثلاً :

عند حديثه في الإضافة عن الأسماء الملازمة للإضافة ومنها (لبن) وهي مبنية. (لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية، وابتداء الغاية، وعدم جواز الإخبار بها)^(٤).

وزاد ابن هشام وجه شبه آخر وهو عدم التصرف^(٥).

المطلب الثالث : الإجماع

وهو أصل من أصول النحو السماعية وهو مستمد من أصول الفقه ومن إجماع الفقهاء، ويعني به إجماع النحاة على مسألة ما، واتفاقهم عليها. ويعرفه ابن الأنباري بقوله: (هو إجماع نحاة البصرة والكوفة)^(٦).

وقد ورد عند ابن مالك وكذا نجده لدى الشارحين، ويعبران عنه بصيغ مختلفة كقولهما: (باتفاق) – أو باتفاق النحاة – أو متفق عليه أو إجماعهم، وجمع، ما أجمع عليه البصريون والكوفيون – مرضي عند الجميع – بلا خلاف). وغيرها من الصيغ والعبارات التي تدل على دليل الإجماع من قبل النحاة. فمن إجماع الشارحين مثلاً:

عند حديثهما في باب ظن وأخواتها عن جواز حذف المفعولين أو أحدهما، يقول ابن مالك:

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

أي أنه يجوز حذف مفعولي ظن وأخواتها أو أحدهما إذا دل على حذفها دليل، وهذا هو رأي ابن مالك ووافقه فيه الشارحان، يقول ابن الناظم: (أما إذا لم يدل على المحذوف دليل لم يجز حذفه باتفاق)^(٧).

(١) شرح التسهيل ٣٨٧/١.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢١٠/١.

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك ٢٠٠/١-٢٠١.

(٤) شرح ابن عقيل ص ٣٦٩.

(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح ٤٦/٢، ومن قياس ابن عقيل انظر ص ١٦-١٧-١٨-٤٨-١٤٩-١٥١.

(٦) ٢٩١-٣٦٦-٣٦٩-٤٠٣-٤٨٧-٥٢٧.

(٧) الاقتراح في علم أصول النحو ص ١٤٦.

(٨) شرح ابن الناظم ص ١٥٢.

وهذا ما ذكره ابن عقيل أيضا إلا أنه لم يذكر لنا صيغة الإجماع وهو مفهوم من كلامه يقول: (... فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما) ^(١)

ومما تفرد به ابن الناظم من إجماع مثلا :

عند حديثه في باب الحال عن جواز مجيء الحال من المضاف إليه فيجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال وإذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ ^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ ^(٣).

حيث جاءت (إخوانا) حالا من المضاف إليه (صدور) وهو جزء من المضاف إليه، وجاءت كلمة (حنيفا) حال من المضاف إليه (ملة) وهي جزء من المضاف إليه أيضا. فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال وليس جزءا من المضاف إليه يقول ابن الناظم: (فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب بلا خلاف) ^(٤).

ورد على هذا الإجماع ابن عقيل بقوله: (وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى إن هذه الصورة مصنوعة بلا خلاف ليس بجيد، فإن مذهب الفارسي جوازها ومضى نقله أبو الشريف السعادات ابن الشجري في أماليه) ^(٥).

ومن إجماع ابن عقيل مثلا :

عند حديثه في باب الابتداء عن حالات وجوب تقديم الخبر ومنها أن يكون المبتدأ نكرة ليس له مسوغ إلا تقدم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: عندك رجل، وفي الدار امرأة، فلا يجوز: رجل عندك ولا امرأة في الدار، ويقول ابن عقيل عن حكمه: (وأجمع النحاة العرب على منع ذلك) ^(٦).

وفي باب كان وأخواتها، يقول ابن مالك:

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

أي أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول الخبر الذي ليس بظرف أو جار ومجرور، يقول ابن عقيل: (فإن كان معمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز إيلأوه (كان) عند البصريين والكوفيين) ^(٧).

(١) شرح ابن عقيل ص ٢٢١.

(٢) سورة الحجر: آية ٤٧.

(٣) سورة النحل: آية ١٢٣.

(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٣٨.

(٥) شرح ابن عقيل ص ٣٢٤.

(٦) شرح ابن عقيل ص ١٢١.

(٧) المصدر السابق، ص ١٤٠.

المطلب الرابع : الاستصحاب

استصحاب الحال مصطلح من مصطلحات علم أصول الفقه التي استخدمها علماء أصولنا لنحو، ويعرفه الأنباري بقوله: (إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل)^(١).

ومن تمسك بهذا الدليل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، يقول ابن الأنباري: (من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل)^(٢).

وقد استدلل به ابن مالك وتبعه الشارحان في ذلك، ونجده بنسبة أكثر عند ابن الناطم. وقد صرح بذكره في معظم مواضع الاستدلال بلفظة (استصحاب الأصل)، بخلاف ابن عقيل، فلم نجد له تصريحاً باسمه في أي من مواضعه ويمبر عن ذلك بكلمة الأصل في كذا.

ومن استدلال الشارحين بالاستصحاب مثلاً:

ففي باب العرب والمبني، يقول ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن

ومراده أن الحروف كلها مبنية، وأن الأصل في البناء أن يكون على السكون، وأتبع الشارحان ابن مالك في أصل البناء وهو السكون^(٣).

وفي باب الابتداء يقول ابن مالك:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة
وهل فتى فيكم فما خل لنا
ما لم تغد كعند زيد نكرة

.....

حيث شرع الشارحان بذكر الأصل في المبتدأ والخبر، فاصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة^(٤).

ومما تفرد به ابن الناطم من دليل الاستصحاب مثلاً:

عند حديثه في باب العرب والمبني عن أوجه الشبه بين الاسم والحرف في البناء، فيبني الاسم إذا شابه الحرف في أربعة مواضع وهي (شبه في الوضع - والمعنى - والاستعمال والافتقار).

ولما تحدث عن بناء الاسم لشبهة الحرف في المعنى لفظاً ومعنى كـ (متى وهنا) وكالمندى المفرد المعرفة نحو ما زيد، ثم علل لإعراب (أي) عندما تأتي بمعنى الاستفهام والشرط نحو: أيهم رأيت؟ وأيهم تضرب؟ أضرب بقوله: (ولو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استصحاب لأنه الأصل في الاسم وذلك

(١) الاقتراح ص ٢٢٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٥/١ (ت: محمد محيي الدين، ط ٢٠٠٧، المكتبة العصرية، بيروت).

(٣) انظر شرح ابن الناطم ص ١٥، شرح ابن عقيل ص ٢٢.

(٤) انظر المصدر السابق، ص ٨٠، المصدر السابق، ص ١٠٩.

نحو: أي في الاستفهام.. وفي الشرط - فإنها بالنظر إلى تضمنها معنى الحرف تستحق البناء. لكنه عارض ذلك لزوم الإضافة إلى الاسم المفرد التي هي من خواص الأسماء فأعربت^(١).

وفي باب إن وأخواتها وحديثه عن إن المخففة من الثقيلة يقول ابن مالك:
وخففت إن فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل

يقول ابن الناظم شارحا: (تخفف (إن) فيجوز فيها حينئذ الإعمال والإهمال وهو القياس، لأنها إذا خففت يزول اختصاصها بالأسماء وقد تعمل استصحابا لحكم الأصل فيها)^(٢).

ومما تفرد به ابن عقيل من دليل الاستصحاب مثلا:

عند حديثه في باب الحال عن مجيئها جملة يقول ابن مالك:
وموضع الحال تجي جملة ك (جاء زيد وهو نالو رحله)

يقول ابن عقيل شارحا: (الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد.. وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة)^(٣).

وفي باب ما لا ينصرف، يقول ابن مالك:
والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد أو كفعل
والعدل والتعريف ماتعا سحر إذابة التعيين قصدا يعتبر

أي أنه يمنع صرف الاسم العلمية وشبهها والعدل ومنها: لفظ (سحر) إذا أريد منه يوم بعينه نحو: جنتك يوم الجمعة سحر، فلفظة سحر ممنوعة من الصرف للعدل وشبهة العلمية، فهو معدول عن لفظ (السحر) لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بال، فعدل به عن ذلك وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف)^(٤).

(١) شرح ابن الناظم ص ١٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) شرح ابن عقيل ص ٣٢٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٠١، ومن ذكره دليل الاستصحاب انظر ص ٢٠-٢٢-١١٥-٢٤٠-٢٤٤-٢٨٦-

الفصل الثاني : استدراكات الشارحين على ابن مالك

الأصل تأييد شراح الألفية لناظمها، لأن شروحه تعد توضيحاً لمقاصدها وفكاً لرموزها، وإزالة لغموضها الناتج من إيجازها.

وبما أن هذه الشروح تعد السبيل الأقرب إلى أذهان المعلمين والمتعلمين، فإنه يلزم الشراح استبطان فحوى الألفية، وشرح أبياتها شرحاً يوافق مضمونها.

فالتأييد هو الأصل والغالب لدى الشارحين، فهما مؤيدان بكلام ابن مالك، فيوضحانه ويسهلانه للمتعلّم، إلا إن طبيعة البحث العلمي تقتضي أحياناً بعض الاستدراكات والاعتراضات وإبداء الآراء زيادة على رأي ابن مالك.

وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل الذي يتضمن مبحثين وهما:

المبحث الأول: استدراكات اتفاق الشارحان في ذكرها

لقد اتفق الشارحان في ذكر بعض الاستدراكات على ابن مالك ومنها مثلاً:

استدرك الشارحان على ابن مالك في باب المعرب والمبني في حق نوني التثنية والجمع. فيقول:

ونون مجموع وما به التحق
فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ما ثنى والملحق به
بعكس ذاك استعلموه فالتبّه

ومرادّه: أن نون الجمع حقها الفتح وقد تكسر، وأن نون التثنية حقها الكسر وقد تفتّح.

فاستدرك الشارحان على حكم القلة فيهما، فجعل ابن الناظم كسر نون الجمع للضرورة، وجعلها ابن عقيل على وجه الشذوذ، مستشهدين على ذلك بقول جرير:

عرين من عرينه ليس منا
برئت إلى عرينه من عرين^(١)
عرفنا جعفرًا وبني أبيه
وأكرنا زعائف آخرين

وأما فتح نون التثنية فهي عندهما لغة قوم من العرب^(٢)، مستشهدين بقول الشاعر:

على أحوذيين استقلت عشية
فما هي إلا لمحة وتغيب^(٣)

وجعل ابن مالك في شرح التسهيل مجيء نون الجمع مكسورة لغة فيقول: (ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثني وما حمل عليه لغة)^(٤).

(١) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص ٤٣٧، وفي طبقات فحول الشعراء ص ٧١، وهو من شواهد توضيح المقاصد ٧١/١، وأوضح الممالك ص ٤٩.

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٧-٢٨، وشرح ابن عقيل ص ٣٥-٣٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحمد بن ثور الهلالي في ديوانه ص ١٠، وفي الخزائن ٤٥٨/٧، وهو من شواهد الدرر ١٣٧/١، والمفصل ١٤١/٤، والتصريح ٧٨/١، والهمع ٩١/٤.

(٤) شرح التسهيل ٨٧/١.

واعترض ابن عقيل على قول ابن مالك (بعكس ذاك)، فتعبيره هذا يفهم منه أنه يستوي حق الكسر في نون الجمع مع حق الفتح في التثنية فيقول معترضاً: (وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك، بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمنا^(١)).

المبحث الثاني : استدراكات اختلف الشارحان في ذكرها

لقد اختلف الشارحان في ذكر بعض الاستدراكات على ابن مالك فنجد بعضها عند ابن الناظم وأغفل عنها ابن عقيل، وبالعكس قد نجد استدراكات ذكرها ابن عقيل ولم يذكرها ابن الناظم.

أولاً : استدراكات انفرد بها ابن الناظم :

استدرك ابن الناظم زيادة المعرف بالنداء على أنواع المعارف التي ذكرها أبوه في النكرة والمعرفة بقوله:

نكرة قابل آل مؤثراً
وغير معرفة كهـم وذـي
أو واقع موقع ما قد ذكرنا
وهـنـد وابـني والغـلام والـذي

يقول ابن الناظم بعد ذكره أقسام المعارف الستة التي ذكرها أبوه في بيته السابق: (وواحد أهمله المصنف وهو المعرف بالنداء نحو: يا رجل)^(٢).

وزاده في شرحه الكافية ونقل نص سيبويه في شرحه التسهيل بقوله: (واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حذف لفظاً وبقي معنى، كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾)^(٣).

وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر كلام سيبويه، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة فإن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى وهذا أظهر وأبعد عن التكلف^(٤).

وممن أضافه من الشراح ضمن المعارف الأشموني^(٥)، والمكودي^(٦) في شرحيهما، ومن وافقوا ابن عقيل في إهماله وعدم ذكره ضمن المعارف (المرادي)^(٧).

ثانياً : استدراكات انفرد بها ابن عقيل :

وافق ابن عقيل ابن مالك في معظم آرائه التي نص عليها كما أشرنا، إلا أننا نجد له القليل من الاعتراضات والاستدراكات ومنها مثلاً:

(١) شرح ابن عقيل ص ٣٧.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣.

(٣) سورة الفرقان: آية ٣٩.

(٤) شرح التسهيل ١/ ١١٥.

(٥) انظر شرح الشموني ١/ ١٠٣.

(٦) انظر حاشية أبي العباس الحاج على شرح المكودي ص ٧٠.

(٧) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٨٦.

عند حديثه في باب المعرب والمبني عن الأسماء الستة وشروط إعرابها.

يقول ابن مالك:

وشروط ذا الإعراب أن يضعن لا لليا، كجا أخو أبيك ذا اعتلا

حيث ذكر ابن عقيل الشروط الأربعة التي وضعها النحويون لإعراب الأسماء الستة وهي: (أن تكون مضافة- أن تضاف إلى غير ياء المتكلم - أن تكون مكبرة - أن تكون مفردة) ونص على أن الشرطين الثالث والرابع لم يذكرهما المصنف، وقد أهمل ذكرهما لأنه قد علق الحكم على ما لفظ به مفردة مكبرة، فاكتمى بذلك عن ذكرهما، فزاد عليه هو بذكرهما بقوله: (ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين)^(١).

وفي الباب نفسه يقول ابن مالك عن حكم إعراب المضارع:

وأعربوا مضارعا إن عريا
من نون توكيد مباشر ومن نون إناث: ك (يرغب من فتن)

أي: إن الفعل المضارع يبنى إذا باشرته نون التوكيد، فإن لم تبشره أعرب، وهذا مذهب الجمهور، ويبنى كذلك إذا باشرته نون الإناث.

إلا أن ابن عقيل يستدرك معترضا على إجماع ابن مالك في بعض كتبه^(٢)، على بناء المضارع المتصل بنون الإناث، بل الخلاف موجود وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح^(٣).

وهذا ما استدركه عليه أيضا الأشموني والمرادي في شرحيهما، فاعترضا على إجماع ابن مالك في بناء المضارع المتصل بنون الإناث، وبأن الخلاف موجود، وممن نقله ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه والإعراب عندهم مقدر منع من ظهور ما عرض فيه من الشبه بالماضي^(٤).

(١) شرح ابن عقيل ص ٢٨-٢٩، وممن أشار إلى إهمال المصنف لهما: المرادي في شرحه، انظر توضيح المقاصد والممالك ٦١/١.

(٢) انظر شرح الكافية ص

(٣) انظر شرح ابن عقيل ص ٢٢.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٦٨١/١، توضيح المقاصد والممالك للمرادي ٥٠/١.

إلا أن الأشموني نقل إجماع ابن مالك من كتابه شرح التسهيل ونقله المرادي من كتابه شرح الكافية، والصحيح ما نقله المرادي فلم أجد إجماعه في شرح التسهيل. وكذا استدركه الخضير في حاشيته على ابن عقيل انظر ٦٤/١.

الفصل الثالث: المسائل الخلافية في الشرحين

مقدمة للفصل :

من المعروف أن دراسة الخلاف النحوي والتعرف على الأطراف المختلفين ومذاهبهم والكشف عن حجج كل فريق، مطلب مهم في البحث. فقد حاولت في هذا الفصل دراسة المسائل الخلافية بين العلماء في الشرحين والموازنة بين الشرحين في عرض تلك المسائل من عدة وجوه منها: تتبعت كيفية عرض المسألة أهى مفصلة موضحة أم هى مختصرة موجزة، هل يذكر أن جميع المذاهب والآراء المختلفة للنحاة في المسألة، أو إنهما يكتفیان بذكر بعضها ويهملان الآخر، أو إنهما يعلمان تلك الآراء والمذاهب دون تخصيص، وهل ينسبانهما إلى أصحابها وقائلها أم يذكران المذاهب دون ذكر أصحابها، وكذلك ذكرهما للحجج والاستدلالات للمذاهب المختلفة هل يذكران حجة كل مذهب واستدلالاته أم يهملان ذلك، وكذلك سنتتبع هل للشارحين رأي أو مذهب خاص بهما أو لا، أو إنهما مؤيدان أو مخالفان لمذهب من المذاهب، وهل يردان على المذاهب المخالفة أم لا؟

هذا كله سنتتبعه من خلال موازنتنا بين الشارحين في عرضهما للمسألة الخلافية.

وقد تضمن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: مسائل خلافية ذكرها الشارحان

وهذا المبحث نعرض فيه بعض المسائل المختارة، لأن سعة هذا الفصل وكبر حجمه ومادته الغزيرة أعاقتنا عن ذكر جل هذه المسائل، فكل شرح ضم بين دفتيه الكثير من المسائل الخلافية بين النحاة، فاقترضنا بأخذ نموذج نوضح من خلاله كيفية دراسة هذه المسائل والتي اخترناها من بعض مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها وتوابعها، وخصصنا جدولاً يضم جميع عناوين تلك المسائل التي ذكرها الشارحان مرقمة برقم الصفحة في الكتاب أو الشرح، ولكي نتعرف من خلاله على حجم وعدد الشواهد التي اتفق الشارحان في ذكرها في شرحيهما وأهمية هذا الفصل للشارحين من خلال عدد هذه المسائل. وقد وصلت عدد المسائل الخلافية التي ذكرها الشارحان إلى اثنان وثمانين مسألة.

ومن هذه المسائل مثلاً:

مسألة : العامل الرفع للمبتدأ والخبر :

اختلف النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، حيث ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً.

يقول سيبويه: (فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك كقولك: عبد الله منطلق...) ^(١).

وتبع سيبويه كل من ابن السراج والمبرد، يقول ابن السراج: (... وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما) ^(٢)، ويقول المبرد: (... الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر) ^(٣).

وذهب كل من الأخفش والرماني ^(٤) إلى أن العامل في الجزأين (المبتدأ والخبر)، هو الابتداء، واشترط الرماني في أنه يعمل في الخبر إذا كان كالمبتدأ وهو بذلك مخالف لرأي سيبويه حيث لا يعمل الابتداء في الخبر إذا كان جملة أو شبه جملة، إذ يرى أن هذا النوع من الخبر مستغن عن العامل، وهو يقول في ذلك: (الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ، ولا يجوز أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ ولا يجوز أن يعمل فيما ليس هو المبتدأ، لأنه قد عمل بعضها في بعض وامتنع لذلك أن يعمل فيها عامل آخر، وأما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء، لأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف، ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء) ^(٥).

وقد نقد الرماني رأيه فتارة يطلعنا برأيه في أن العامل فيهما الابتداء وتارة أخرى يمنع عمل الابتداء في الخبر الجملة وشبه الجملة، وهو في رأيه هذا متابع لأصحابه في أنه لا يجوز أن يجتمع عاملان في معمول واحد.

وذهب كل من الجرمي والسيرافي مذهباً مشابهاً لمذهب الأخفش والرماني حيث ذهباً إلى أن المبتدأ والخبر مرفوعان بتعريفهما للإسناد من العوامل اللفظية ^(٦).

وذهب الكوفيون إلى أنهما مترفعان، فالمبتدأ هو عامل الرفع في الخبر والخبر هو عامل الرفع في المبتدأ ^(٧)، وزعم أبو حيان وتبعه السيوطي ^(٨) بأنه مذهب مذهب ابن جني، بينما تابع ابن جني مذهب ابن السراج وسيبويه، فيقول: (... فأما

(١) كتاب سيبويه ١٢٧/٢ (ت: عبد السلام هارون، ط٤، ٢٠٠٦م، مكتبة الخانجي بالقاهرة).

(٢) الأصول في النحو ٥٨/١ (ت: د. عبد الحسين الفتيلي، ط٤، ١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان).

(٣) المقتضب ٤٠٤/٤ (ت: حسن محمد، مراجعة د. إميل يعقوب، ط١، ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان).

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٩/١، مع الهوامع ٨/٢ (شرح وتحقيق د. عبد العالي سالم مكرم، ط٢٠٠١م، عالم الكتب، القاهرة)، ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣ (ت: رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، ط١، ١٩٩٨م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة).

(٥) انظر شرح الكتاب للرماني ١٣٧/٢، ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، وقال الرضي في شرحه الكافية بأن الفراء نسبته للخليل، انظر ٣/١، وقد رد عليه ابن حبان بأنه ليس موجوداً لأصحاب الخليل وإنهم لا يعرفون ذلك.

(٧) انظر الإنصاف ٣٨٨/١-٣٩١ (ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠٠٧م، المكتبة العصرية، بيروت).

(٨) انظر: مع الهوامع ٨/٢، ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣.

خبر المبتدأ، فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً^(١).

وبعد ذكرنا للمذاهب المختلفة في العامل للمبتدأ والخبر، نوضح ما أجمله وذكره الشارحان في هذه المسألة.

ذكر ابن النازم المذاهب والآراء المختلفة لهذه المسألة ونسب بعض الآراء لأصحابها وذكر حججهم وأدلتهم والرد عليها. بخلاف ابن عقيل الذي اكتفى بذكر الآراء والمذاهب فقط دون أن ينسبها إلى أصحابه ودون أن يذكر لنا حججهم وأدلتهم في مذاهبهم وآرائهم، أو الرد عليها^(٢).

أما ما اتفق عليه الشارحان في هذه المسألة أنهما أيذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

أما عن الردود التي رد عليها ابن النازم وعارض بها المذاهب الأخرى، فقد رد على مذهب الأخفش والرماني - رغم أنه لم يذكر لنا أسماءهما - يقول: (... وهو ضعيف، لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رافعين بدون اتباع فما ليس أقوى أولى ألا يعمل)^(٣).

وهو عندي رد في غاية الصواب.

وكذلك رد على مذهب ابن السراج والمبرد رغم أنه خصه ونسبه للمبرد فقط دون ذكره لابن السراج بقوله: (... وهو قول لا نظير له)^(٤).

ويبدو لي أن هذا الاعتراض والرد صحيحاً: لأنه لا يجتمع عاملان في معمول واحد، فكما جعلنا الابتداء عاملاً للمبتدأ يعني أنه عامل قوي رفع عمدة قوى، فلماذا يجمع معه عاملاً آخر وهو (المبتدأ) لكي يرفع عمدة آخر (الخبر).

وعارض أيضاً مذهب الكوفيين ورد على مذهبهم بقوله: (... ويبطله أن الخبر يرفع الفاعل، كما في نحو: (زيد قائم أبوه، فلا يصلح لرفع المبتدأ لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رافعين بدون اتباع فما ليس أقوى لا ينبغي له ذلك)^(٥).

وربما يكون عندي رد آخر إضافة إلى رد ابن النازم بما أن رتبة المبتدأ التقديم ورتبة الخبر التأخير، فكيف يعمل عاملاً مؤخراً في معمول مقدم.

فهذه المسألة والتي تشعبت فيها أقوال النحاة. نجد ابن النازم فصل هذه المسألة تفصيلاً كبيراً، مستدلاً ومستشهداً للآراء المختلفة ومؤيداً لأحدها، وراداً على آراء غيره، بخلاف ابن عقيل كما قلنا الذي اكتفى بذكر الآراء فقط.

(١) الخصائص ٢/٣٨٥.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ص ١٠٢.

(٣) شرح ابن النازم ص ٧٦.

(٤) شرح ابن النازم ص ٧٦.

(٥) انظر شرح ابن النازم ص ٧٧.

المبحث الثاني : مسائل تفرد بها كل منهماأولا : مسائل خلافية تفرد بها ابن النازم.

تفرد ابن النازم بعدد من المسائل الخلافية والتي لم يذكرها ابن عقيل، والتي بلغ عددها ثمان وعشرون مسألة، منها مثلا:

مسألة : الخلاف في تسمية كان بالناقصة .

اختلف النحاة في تسمية (كان) وأخواتها بالناقصة، وهذا الخلاف امتداد لاختلافهم لأصل كان بين الاسمية والفعلية ودلالاتها على الحدث وتجردها منه، حيث ذهب أكثر البصريين بأنها سميت بالناقصة، لأنها لا تدل على الحدث، أي: إنها سلبت الدلالة على الحدث وتجربت للدلالة على الزمان^(١).

بخلاف الفعل الحقيقي والذي تجتمع فيه الدالتان: دلالة الحدث ودلالة الزمن، نحو: خرج ويضرب واكتب... وغيرها، فخرج مثلا يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الخروج، و(كان) تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان. فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة^(٢).

وممن ذهب هذا المذهب وأيده المبرد في قوله: (إن هذا الباب معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى وليس بفعل وصل منك إلى غيرك)^(٣)، وأيده كذلك ابن السراج في قوله: (... وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان... وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط...)^(٤)، وكذا أيدهما الفارسي والزجاجي وابن برهان والشلوبين، وابن يعيش وغيرهم^(٥).

وقد نسب ابن النازم هذا المذهب إلى سيبويه وأكثر البصريين^(٦) ومنهم من رأى رأى بأنها سميت ناقصة، لكونها لا تكفي بالمرفوع بل تتعداه إلى نصب خبرها لتكتمل الفائدة^(٧).

ومنهم من ربط بين المذهبين السابقين وقال بأن اكتمال فائدتها بمرفوعها ومنصوبها أغنى عن دلالتها على الحدث، أي إنه يقوم مقامه. يقول ابن جني: (إن خبر كان إنما لزمها ليفاد منه الحدث المخترم منها، فقولك: كان زيد قائما إنما استغنت الحدث الذي هو القيام من قائم لا من (كان) ف (كان) وخبرها جميعا يفيدان

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١١٥١/٣، شرح ابن النازم ص ٩٨.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٧.

(٣) المقترض ٨٢/٣.

(٤) الأصول في النحو ٩٣/١.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١١٥١/٣، مع الهوامع ٧٤/٢.

(٦) انظر شرح ابن النازم ص ٩٨.

(٧) انظر ارتشاف الضرب.

ما يفيد الفعل مجردا بنفسه^(١)، فهو لاء سموها بالأفعال اللفظية أو أفعال العبارة (وهي الأفعال التي دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر، فصار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيها بالفعل إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول...) (٢).

وذهب آخرون إلى جواز دلالتها على الحدث والزمان معا وهو ما عليه السيرافي والرماني وغيرهما^(٣). ومنعه جمهور النحاة والذي وافقه فيهما ابن الناظم معترضاً على ما عليه أكثر النحويين بقوله: (... وهو باطل، لأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان وبينها فرق في المعنى، فلا بد فيها من معنى زائد على الزمان، لأن الافتراق لا يكون بما به الاتفاق وذلك المعنى هو الحدث، لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث)^(٤).

أما مذهب سيبويه فيفهم من كلامه احتمال المذهبين، فقد قال: (إن هذه الأفعال لا تختلف عن ضرب إلا في احتياجها إلى المنصوب وكون المنصوب والمرفوع فيها لشيء واحد)، إلا أنه عندما تحدث عن هذه الأفعال ودلالاتها قال: (...) فقول كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى... ولا يكون فيه الاختصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاختصار على المفعول)^(٥).

ومما نستخلصه من مضمون حديثه أنه يعني بالنقص: عدم دلالتها على الحدث ثم استدركه بعدم اكتفائها بالمرفوع قياساً على ظن وأخواتها وهو المقصود من عبارته (ولا يجوز فيه الاختصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاختصار على المفعول)^(٦).

وخالف المذاهب السابقة كل من: ابن خروف وابن عصفور، فقد ذهبوا إلى أن هذه الأفعال هي مشتقة من أحداث لم ينطبق بها^(٧) أي أن لها مصادر شأنها في ذلك شأن سائر الأفعال في أنها مأخوذة من أحداث قد رفض النطق بها لأنه تقرر في كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول^(٨).

(١) انظر الخصائص ٣١٢/١. وهو ما رآه الجوهري في صحاحه، انظر ٧٥/٣.

(٢) شرح المفصل ٩٠/٧.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١١٥٢/٣، مع الهوامع ٧٤/٢.

(٤) شرح ابن الناظم ص ٩٨.

(٥) الكتاب لمسيبويه ٢١/١.

(٦) المصدر السابق ٢١/١.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١١٥٢/٣، مع الهوامع ٧٤/٢.

(٨) انظر شرح الجمل للزجاجي لابن عصفور ٣٨٦/١. وقد فكر الرضي أنها سميت ناقصة، لأنها تدل على الزمان دون المصدر وبإله ليس بشيء، لأنه كان في نحو: كان زيد قائماً يدل على كون الذي هو الحصول

وقد رد على رأيهما، بأن هذه الأفعال لها مصادر وعاملة عمل أفعالها،
ودليلهم إعمال العرب لمصادرهما، منها على سبيل المثال قول الشاعر:
وكونك إياه عليك يسير

وخلاصة ما أجمله ابن الناظم في هذه المسألة أنه ذكر المذاهب المختلفة لها
مخالفاً بذلك مذهب جمهور النحاة في أنها سلبت الدلالة على الحدث وتجربت للدلالة
على الزمان ورادا عليه بقوله (باطل). أي إنه حكم عليه بالبطالان. وهو أقوى الردود
والاعتراضات، وما لاحظناه إنه نسب هذا المذهب لسيبويه وأكثر النحويين،
والصحيح أن سيبويه لم ينفرد بأحد المذهبين. ومضمون كلامه يجمع بين المذهبين
كما أسلفنا الذكر في ذلك. ولم يصرح بأن مذهبه ما عليه الجمهور.

ويبدو لي أن المذهب الآخر والذي عليه بعض النحاة بأنها ناقصة لعدم
اكتفائها بمرفوعها هو الصحيح والأرجح، لأن الكلام بصفة عامة هو ما يحصل به
الفائدة والذي يندرج تحته المعنى والإعراب. وبهذا تكون ناقصة، لأن الفائدة تكتمل
بنصبها للخبر.

ثانياً : المسائل الخلافية تفرد بها ابن عقيل .

تفرد ابن عقيل بمسائل خلافية كما تفرد ابن الناظم بغيرها، ولكن بعدد أكثر
منه، واحد وخمسون مسألة منها مثلاً:

مسألة : تعلق الخبر (شبه الجملة) .

من المعلوم أن الخبر على ثلاثة أقسام، الأول: وهو الخبر المفرد (الذي ليس
بجملة ولا شبه جملة) أي يشمل المثنى والجمع، والثاني: الخبر الجملة وهو إما جملة
اسمية نحو: زيد مجتهد أو فعلية نحو: زيد قام. والقسم الثالث: وهو شبه الجملة إما
ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: زيد عندك، وزيد في الدار، إلا أن النحاة اختلفوا في
متعلقه وذهبوا في ذلك مذاهب أربعة وهي:

المذهب الأول: وهو من قبيل الخبر المفرد أي أن كل من الظرف والجار
والمجرور متعلق بمحذوف اسم الفاعل، تقديره كائن أو مستقر، نحو: زيد عندك أي
كائن عندك أو مستقر عندك وهو مذهب الأخفش^(١) والكوفيون وتبعهم الزجاجي^(٢)
ابن جني^(٣)، وحجتهم في ذلك (أن الأصل في الخبر الأفراد والتصريح)^(٤) وأن

المطلق بوخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله. انظر شرح الرضي على الكافية

٢٩٠/٢.

(١) انظر: شرح ابن عقيل ص ١٠٦، شرح الأشموني ١٨٦/١.

(٢) انظر شرح الجمل للزجاجي ٣٥١/١.

(٣) انظر توجيه للمع في شرح كتاب للمع لابن الخباز ص ١٢٢.

(٤) انظر: مع الهوامع ٢٢/٢، شرح التصريح ١٦٦/١.

إضمام الأصل أولى وكذلك (إذا قدرت فعلا كان جملة وإذا قدرت اسما كان مفردا وكلما قل الإضمام والتقدير كان أولى)^(١).

وقد خالف صاحب التصريح ابن عقيل في نسبة هذا المذهب، حيث نسبته لجمهور البصريين بقوله: (والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر...) (٢).

وخالفه أيضا كل من المرخصي في شرحه الكافية وابن يعيش في شرحه المفصل، فقد نسباه إلى ابن السراج، يقول الرضي: (... وذهب ابن السراج وأبو الفتح إلى أنه اسم لكونه مفردا والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردا) (٣). ويقول ابن يعيش: (وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات...) (٤).

والصحيح أن ابن السراج ذهب مذهباً مخالفاً إذ جعله قسماً برأسه (٥)، وهذا ما سنوضحه في المذهب الرابع من هذه المسألة.

المذهب الثاني: وهو من قبيل الخبر الجملة وهو متعلق بمحذوف (فعل) تقديره كان أو استقر، نحو: زيد عندك أي: كان عندك أو استقر عندكم وهو مذهب جمهور البصريين (٦)، وتبعهم الفارسي والزمخشري (٧). وحجتهم في تقدير الفعل، (لأنه الأصل في العمل (٨) ويوصل الموصلات بهما نحو: جاءني الذي عندك والذي في الدار والموصولات لا توصل إلا بالجملة (٩)، ولأن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العمل أن يكون فعلاً) (١٠).

وقد خالف صاحب التصريح أيضا ابن عقيل في نسبته لهذا المذهب، فقد نسبته للأخفش ومن تبعه كالزمخشري والفارسي. أي أنه عكس نسبة المذهبين بقوله: (فقال الأخفش والفارسي والزمخري تقديره كان أو استقر...) (١١).

والصحيح ما نسبته ابن عقيل لجمهور البصريين ومن تبعهم ممن ذكرهم صاحب التصريح كالفارسي والزمخشري في قوله: (... والأمر الثاني أن الظرف

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٦٦/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٩٣/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

(٥) انظر: الأصول في النحو ٦٣/١، مع الهوامع ٢٢/٢، شرح الجمل للزجاجي ٣٥١/١، ارتشاف الضرب

١١١٠/٣، شرح ابن عقيل ص ١٠٦.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل ص ١٠٧، شرح الأشموني ١٨٧/١.

(٧) انظر مع الهوامع ٢٢/٢.

(٨) انظر مع الهوامع ٢٢/٢.

(٩) انظر شرح الجمل للزجاجي ٣٥١/١.

(١٠) انظر شرح التصريح على التوضيح ١٦٦/١.

(١١) انظر شرح التصريح على التوضيح ١٦٦/١.

والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به والأصل أن يتعلق بالفعل وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى^(١).

المذهب الثالث: جواز جعله من قبيل الخبر المفرد أو من قبيل الخبر الجملة^(٢).

واختلف في الأولى منهما، حيث رجح ابن مالك أنه من قبيل الخبر المفرد وقال في شرحه الكافية: (... وكونه اسم فاعل أولى...) ^(٣) ورجح ابن الحاجب أنه من قبيل الخبر الجملة فيقول: (... وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعل لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعليق وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو أنا مار بزيد لمشابهته الفعل فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى وأيضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير...) ^(٤).

المذهب الرابع: وهو مذهب ابن السراج حيث جعله الخبر شبه الجملة قسم برأسه^(٥) ونقل ابن عقيل موافقة أبي علي الفارسي في الشيرازيات^(٦).

يقول ابن السراج: (... أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك ومر في الدار والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك وعمر مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال...) ^(٧). فقوله (لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به...) يدل على أنه جعله قسم بذاته ويستغنى بذلك عن المفرد والجملة.

ولاحظنا أن ابن عقيل ذكر المذاهب الأربعة لهذه المسألة وقد نسبها لأصحابها ولكنه لم يذكر لنا حجة كل مذهب وأدلته، ولم يصرح لنا بتأييده لمذهب من المذاهب إلا أنه اعترض على المذهب الرابع وهو مذهب ابن السراج واكتفى بذكره إنه متعلق بمحذوف واجب الحذف من غير أن يحدد لنا تقدير المحذوف، ويقول بعد ذكره لمذهب ابن السراج: (والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف)^(٨).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ص ١٠٧، شرح الجمل للزجاجي ٣٥١/١.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/١.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٩٣/١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ص ١٠٧، شرح الجمل للزجاجي ٣٥١/١، مع الهوامع ٢٢/٢، ارتشاف الضرب

١١١٠/٣.

(٦) انظر شرح ابن عقيل ص ١٠٧، وكذا نقله الأشموني في شرحه انظر ١٨٧/١.

(٧) الأصول في النحو ٦٣/١.

(٨) انظر شرح ابن عقيل ص ١٠٧.

ويبدو لي أن الأرجح هو المذهب الثاني المتعلق بمحذوف تقديره كان أو استقر، لأن الحجج التي وضعها النحاة لهذا المذهب أقرب للصواب من المذاهب الأخرى.

ف عندما كان المتعلق في الحالتين محذوفا وحجج المحذوف للفعل أكثر وأقوى من حجج المحذوف للاسم، فدل على أنه أرجح وأولى.

الخاتمة

من خلال الموازنة بين الشارحين ، ظهرت لي الكثير من النتائج من أهمها:

(١) يعد الشرحان من الشروح المباشرة غير الممزوجة، فقد حافظا على نظم ابن مالك مستقلا ثم أتبعاه بالشرح والتحليل دون مزج بين نص ابن مالك وشرحيهما.

(٢) تناول الشارحان نظم الألفية بالتحليل والتوضيح والتبسيط دون اختصار مخل أو إطالة مملة، فشرحيهما يتسمان بالاعتدال والتوسط.

(٣) اتفق الشارحان في منهجيتهما في الشرح، في تكرر عدد أبيات الألفية بحسب ما تقتضيه المسألة الواردة فيهما، فأحيانا يذكران بيتا أو اثنين إلى سبعة وثمانية أبيات.

(٤) نجد أن ابن الناظم اهتم كثيرا بالاستهلال بالمقدمات لشرح الأبيات، وهذا يخرج الشرح عن كونه شرحا تعليميا فقط بل يتعداه إلى تأليف منظم واسع. وفي المقابل نجد ذلك مهملا عند ابن عقيل.

(٥) كذلك نجد ابن الناظم مهتما كثيرا بربط مضمون الأبيات بعضها ببعض سابقها بلاحقها، لكي يجعل الموضوع واحدا ويقرب بذلك ذهن القارئ ولا يشتته، في حين قل ذلك عند ابن عقيل.

(٦) يعد ابن الناظم أكثر تعليلا ومناقشة في شرحه، فلا تكاد تخلو مسألة عنده من علة تعلله وتوضحه، وبذلك يكون منهجه أقرب وأميل إلى المنطق، والذي يؤكد اعتماده على الحوار والمناقشة التي تعكس العملية التعليمية، فهو دائما يتخيل من يسأله ويناقشه ويحاوره، فيجيب هو بدوره ويحاوره.

(٧) نجد البعد المنطقي قليلا عند ابن عقيل، لاعتقاده أن التلاميذ الذين صنف لهم الشرح في غنى عن التأملات والتعليلات المتشعبة.

(٨) اهتم ابن عقيل في منهجه بإعرابه للشواهد والأمثلة سواء التي ذكرها ابن مالك في ألفيته أو التي استشهد بها هو في شرحه، وبالمقابل نجده قليلا عند ابن الناظم.

(٩) كذلك اهتم ابن عقيل بخاتمة شرح أبيات الألفية، فيذكر خلاصة شرحه للبيت، ليزيد توضيحه ويقربه لذهن المتلقي والمتعلم واهتمامه بالخاتمة يقابل اهتمام ابن الناظم بالمقدمة والاستهلال.

(١٠) كانت مصادر الشارحين وفيرة ومتعددة، حيث ذكروا بعض أصحاب الذين استعانوا بهم، ولقد استفادوا من كتب ابن مالك خاصة كتابيه التسهيل وشرح الكافية الشافية، وكتاب سيبويه، ومن بعض شروح الألفية الأخرى، حيث جاءت في المرتبة الأولى عندهما، كما أثبتت لي قوائم الإحصاء المستخرجة من الشرحين وهي أقل من العدد الحقيقي لهما، لأن هذه القوائم خصت بما صرحا به من أسماء بعض الذين استعانوا بهم، فالشارحين أغفلا الكثير من العلماء عن ذكر أسمائهم.

(١١) اهتم كلا الشارحين بالشواهد القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال العرب الشعرية والنثرية ومن الإحصائيات أثبت أن شواهد ابن الناظم تفوق كثيرا عن شواهد ابن عقيل.

(١٢) كان ابن عقيل أكثر استدراكا على ابن مالك من ابن الناظم، وكان في كثير من المواضع يصرح بإهمال ابن مالك لبعض المواضع معبرا عن ذلك بعدة تعبيرات منها: (أهمل المصنف ذلك، وهذا لم يذكره المصنف...) إلى غير ذلك، وذلك حفاظا منه على نص ابن مالك وشرحه.

(١٣) تعددت بعض استدراكات الشارحين إلى تغيير بعض أبيات الألفية تمشيا مع آرائهم، وكان ذلك واضحا عند ابن الناظم ويعبر لذلك بقوله: (ولو قال ذلك لخرج من التوهم أو الغلط...) إلى غير ذلك.

(١٤) اهتم الشارحان بالمسائل الخلافية بين العلماء وكان ذلك كثيرا في شرحيهما ومن خلال الموازنة بينهما كان اهتمام ابن عقيل أكثر وذلك لذكره عدد أكثر من ابن الناظم لهذه المسائل.

(١٥) كان ابن الناظم أكثر تفصيلا للمسألة من ابن عقيل وذلك من خلال عرضنا لبعض النماذج من المسائل الخلافية عندهما فهو يعرض المذاهب المختلفة بين النحاة وكان كثيرا ما يذكر حججهم وأدلتهم وفي كثير من المسائل يرد على من يراه مخالفاته وكثيرا ما كان يؤيد مذهب البصريين خاصة.

(١٦) أما ابن عقيل فنجد له مسائل قد فصل فيها المسألة كما فصلها ابن الناظم، ولكن بالمقارنة به يعد أقل منه، فكان كثيرا ما يكتفي بعرض المسألة ومذاهبها دون ذكره للحجج والأدلة والردود والاعتراضات، وكان قليلا ما يؤيد مذهب ما، فنجد محايدا في كثير من المواضع مكتفيا بذكر الآراء. كذلك نجد له إشارات بأن هناك خلاف بين العلماء في مسألة ما دون تفصيلها، بخلاف ابن الناظم فهو إذا أشار إلى مسألة خلافية فصلها وذكر مذاهبها، وإلا لا يشير لها أصلا كما فعل ابن عقيل في بعض المواضع.

(١٧) وخلاصة هذه النتائج تعد هذه فروق بسيطة بين الشارحين ففي العموم يعد الشارحان متشابهان في الشرح سواء في المنهج أو العرض أو الاحتجاج، والفارق الواضح بينهما هو العدد أو الاطراد والقلة، كذلك ما لاحظته عند الشرحين وغيرهما من الشروح الأخرى كالأشموني والمرادي والمكودي تتشابه كلها والفرق بينها كما قلت الأقلية والأكثرية وكلها سائرة على دأب

ونهج بدر الدين ابن النازم لكونه أول هذه الشروح، فالتزموا الطريقة نفسها التي سار عليها، بل قد وجدت في بعض المواضع التشابه حتى في الصيغة والتعبير. فالصيغة نفسها وجدت لابن النازم، وكما هي وجدت عند ابن عقيل، فهذا يدل بأن الشراح جميعهم ساروا على نفس المنهج ونفس الطريقة.

وفي الختام أسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل الصغير في ميزان حسناتي وأن يجيز من أشرف عليه خير الجزاء، والحمد لله في الأولى والآخرة. والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ومعلما للراغبين، محمد صلى الله عليه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع

- (١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: للشيخ أحمد بن محمد البناء، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، ط/ عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية.
- (٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة ١٩٩٨م.
- (٣) الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج، تحقيق عبد المحسن الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- (٤) الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م، وطبعة أخرى ط٦، ١٩٨٤م.
- (٥) الإعراب في جمل الإعراب: لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- (٦) الاقتراح في علم أصول النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط٣، ٢٠٠٧م، مكتبة الآداب.
- (٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف مع الإنصاف: لمحيي الدين عبد الحميد، ط/ ٢٠٠٧م.
- (٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله جمال الدين بن هشام، ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسال: لعبد المتعال الصعيدي، ط٤، مطبعة صبيح، ١٩٦٨م.
- (٩) بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغويين: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- (١٠) البلغة في تاريخ أئمة اللغة: للإمام محمد الدين يعقوب الفيروز آبادي، ضبطه: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- (١١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لعبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، ط١، المكتبة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.
- (١٢) التفسير الكبير المسمى (البحر المحيط): لمحمد بن يوسف أبو حيان الغرناطي، ط/ دار الفكر، ١٩٩٢م.
- (١٣) توجيه اللمع في شرح كتاب اللمع: للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م.

- (١٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ليدر الدين بن القاسم المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٥م.
- (١٥) جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري، دار المأمون، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- (١٦) حجة القراءات: لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط/ مؤسسة الرسالة، ١٩٧٣م.
- (١٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فراحان المصطفى، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
- (١٨) خزائن الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، النهضة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م.
- (١٩) الخصائص: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، وطبعة أخرى دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.
- (٢٠) الدرر اللوامع في شرح شواهد مع الهوامع: لأحمد ابن أمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٣م.
- (٢١) ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق محمد يوسف نجم، ط/ دار صادر، بيروت.
- (٢٢) شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد.
- (٢٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق أحمد محمد عزوز، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠١٠م.
- (٢٤) شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك: ليدر الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ ٢٠٠٠م.
- (٢٥) شرح التسهيل: لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
- (٢٦) شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية العلامة يس العليمي، ط/ دار الفكر.
- (٢٧) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. جاد أبو جناح، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان ١٩٩٩م.
- (٢٨) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، ط٢، ١٩٦٨م.
- (٢٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت: لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، ط١، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.
- (٣٠) شرح المفصل: ليعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- (٣١) شرح الكافية الشافية: لجمال الدين ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٩٩٦م، ومن طبعة أخرى سنة ١٩٨٢م.
- (٣٢) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، ط١، دار العلم للملايين، القاهرة ١٩٥٦م.

- (٣٣) صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري الجعفي، ضبط النص: محمود محمد محمود حسن نصار، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- (٣٤) صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، عيسى البابي الحلبي ١٩٩١م.
- (٣٥) طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
- (٣٦) كتاب الكافية في النحو: لأبي عمر بن الحاجب رضي الدين الاسترأبادي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩م.
- (٣٧) كتاب سيبويه: لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
- (٣٨) كتاب الأمثال: للقاسم بن سلام، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٦٠م، دمشق وبيروت.
- (٣٩) اللمع: لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، ط/ عالم الكتب ومكتبة النهضة، ١٩٨٥م.
- (٤٠) مجمع الأمثال: لأبي الفضل بن إبراهيم الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- (٤١) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجاد، وإسماعيل شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشتون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٩هـ.
- (٤٢) المحرر الوجيز: لعبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصاري، ط٢، ٢٠٠٧م، مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة قطر.
- (٤٣) مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (الحسين بن أحمد)، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٣٤٣هـ.
- (٤٤) معاني القرآن: لأبي زكرياء الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط٢، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠م.
- (٤٥) معجم شواهد العربية: لعبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٧٢م.
- (٤٦) المفصل في علم العربية: للزمخشري، وفي ذيله المفصل في شرح أبيات المفصل: للسيد بدر الدين أبي فراس النعماني الحلبي، ط٢، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- (٤٧) المقتضب: لأبي العباس المبرد، تحقيق حسن عباس وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
- (٤٨) همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية: للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط/ عالم الكتب، ٢٠٠١م.